



المملكة العربية السعودية

استراتيجية قطاع العدالة

المجلس القضائي، وزارة العدل، المعهد القضائي

2026 - 2022



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد المعظم

فهرس المحتويات

9	 المقدمة
13	 الملخص التنفيذي
15	 التوجهات الاستراتيجية
17	 المبادئ والسياسات
19	 نموذج الاستراتيجية
20	 ملخص تحليل البيئتين الداخلية والخارجية
25	 محاور وأهداف ومشاريع الاستراتيجية
المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي	
25	 العدالة المدنية
29	 العدالة التجارية
31	 العدالة الجزائية
35	 القضاء الإداري
38	 عدالة الأحداث
المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية	
43	 الأمانة العامة للمجلس القضائي
45	 النيابة العامة
49	 التفتيش القضائي
52	 المعهد القضائي
57	 المحاكم
61	 وزارة العدل
المحور الرئيسي: تعزيز الوصول إلى العدالة	
67	 المساعدة القانونية
70	 الاتصال والتوعية
71	 العقوبات المجتمعية
المحور الرئيسي: تطوير البنية التحتية	
75	 تطوير البنية التحتية الإنشائية
77	 تطوير البنية التحتية التقنية
المحور الرئيسي: تطوير التشريعات	
83	 مواءمة التشريعات
87	 دراسات الأثر التشريعي
87	 الدراسات النوعية المبنية على الإحصاء
91	 المرافق والملاحق

المقدمة

إن قطاع العدل من القطاعات المهمة والسيادية في الدولة الأردنية وأحد الأعمدة الرئيسة التي ترتكز عليها المملكة في إرساء قواعدها وفرض سيادتها وسيادة القانون. ومن هنا جاء الاهتمام في هذا القطاع وإيلاؤه الأهمية الكبيرة من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أعلى هرم في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث يشدد جلالته في جميع المناسبات والمحافل وخطابات العرش على أهمية دعم استقلال القضاء والسلطة القضائية، وضرورة توفير الدعم والإمكانات اللازمة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعزز من هبة الدولة ومكانتها وفرض سيادة القانون ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي ويدعم تطور الدولة وازدهارها اقتصادياً.

يتولى قطاع العدل في الأردن إدارة المحاكم النظامية، التي تمارس اختصاصها في المسائل المدنية والتجارية والجزائية والإدارية وفقاً للقانون، ولها الولاية القضائية في جميع الأمور. ويضمن الدستور الأردني استقلال السلطة القضائية، حيث نصت المادة (27) من الدستور الأردني على أن **” السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك ”** وتنص المواد (97-102) من الدستور الأردني على أن **”القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون“**.

وتتبنى الدولة عدد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقطاع العدل أهمها **” رؤية الأردن 2025 ”**، وتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون للعام 2017 والتي جاءت ترجمة لما ورد في الورقة النقاشية السادسة لجلالته بعنوان **” سيادة القانون أساس الدولة المدنية ”**.

وتتم تطوير **” رؤية الأردن 2025 ”** في نهاية عام 2014 كخطة وطنية عشرية تغطي مختلف جوانب ومجالات تطوير وتحديث الدولة الأردنية، حيث أفردت هذه الرؤية فصلاً خاصاً بـ **” سيادة القانون ”** يؤكد على أهمية هذا المبدأ الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعزيز ثقة المواطنين بحسن سير المجتمع والدولة. كما حددت وثيقة **” رؤية الأردن 2025 ”** السيناريوهات والمبادرات ذات الأولوية فيما يتعلق بتعزيز وتكريس سيادة القانون، ومؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بذلك، مرتبة وفق محاور العمل التالية:

- ◀ تعزيز ميثاق النزاهة الوطني.
- ◀ تحسين كفاءة النظام القضائي.
- ◀ ضمان الإنفاذ السريع للقانون.
- ◀ أتمتة الإجراءات القضائية.

وفي السياق ذاته الهادف إلى إصلاح المنظومة القضائية والعدلية في الدولة الأردنية، أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في تشرين أول 2016 ورقته النقاشية السادسة تحت عنوان **” سيادة القانون أساس الدولة المدنية ”**، حيث

تضمنت الورقة رؤية إصلاحية طموحة للنظام القضائي الأردني من خلال التأكيد على مبدأ "سيادة القانون" باعتباره الضامن للحقوق الفردية والعامة، وإرساء إطار فعال لإدارة عامة ذات كفاءة عالية، وقاعدة لمجتمع آمن وعادل. تلا ذلك، تشكيل "اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون"، والتي أصدرت توصياتها في شباط 2017 والتي اشتملت على أربع سياسات وأهداف استراتيجية رئيسية هي:

- ◀ توطيد استقلال القضاء والقضاة.
- ◀ تحديث الإدارة القضائية وتطويرها.
- ◀ تحديث وتطوير إجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الأحكام.
- ◀ تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الأحكام.

وقد تضمن تقرير اللجنة الملكية عدداً كبيراً من التوصيات المحددة والتعديلات القانونية المقترحة ومقترحات لقوانين جديدة، حيث أعطى هذا التقرير زخماً قوياً لعملية التغيير والتحديث كونه جاء مشفوعاً بإرادة سياسية واضحة، الأمر الذي قاد إلى جهد مشترك لتنفيذ التوجيهات الملكية وتوصيات اللجنة وصولاً إلى تحقيق نتائج إيجابية واضحة وملموسة على مستوى العديد من المؤشرات الدولية ذات العلاقة، حيث تقدّم ترتيب الأردن في معيار استقلال القضاء لدرجة (33) لعام 2021، أي زيادة بمقدار (15) درجة مقارنة بالعام 2014 (48) درجة، وفي معيار سيادة القانون ارتفع من (0.34) عام 2014 إلى (0.55) عام 2021، في حين ارتفعت نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن القانون يطبق بالتساوي على كل المواطنين من (18%) عام 2014 إلى (38%) عام 2021. وتقدم ترتيب الأردن في حقوق الإنسان من المرتبة (102) عام 2014 إلى المرتبة (67) في عام 2021.

واستمراراً لمسيرة الإصلاح والتطوير، وانطلاقاً من إيمان القيادات في قطاع العدالة بأهمية هذا النهج الاستراتيجي ودوره الفاعل في تطوير أداء مؤسسات القطاع والجهات العاملة فيه كافة، فقد تمّ تطوير الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة (2022 - 2026) استناداً إلى المستجدات والمتغيرات في البيئة المحلية والدولية جنباً إلى جنب مع متطلبات التطوير والتحديث المستمر.

وتأتي استراتيجية قطاع العدالة منسجمة مع التوجهات الاستراتيجية الواردة في الوثائق الوطنية المذكورة أعلاه، كما أنها تأتي منسجمة أيضاً مع عدد من الوثائق الوطنية والدولية المهمة مثل (الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016 - 2025)، و (الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي 2021 - 2025)، و(تقرير اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية 2021)، و(أهداف التنمية المستدامة-SDGs) خاصة الهدف السادس عشر الذي يركّز على السعي لاستقرار الأمن وتحقيق التنمية من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وكذلك (الاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام 2020 - 2025) وغيرها من الوثائق الوطنية ذات العلاقة.

وللوصول إلى استراتيجية شاملة تلبي الطموح وتوجّه البوصلة باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة، فقد اتبع

القائمون على تطوير الاستراتيجية نهجاً تشاركياً تضمّن المراحل التالية:

- ▶ تشكيل لجنة لإعداد وتطوير الاستراتيجية تمثّل الإدارات العليا في مؤسسات قطاع العدالة وفي مقدمتها المجلس القضائي، ووزارة العدل، والمعهد القضائي (انظر مرفق رقم 1).
- ▶ تحديد واعتماد المحاور الرئيسية والمحاور الفرعية للاستراتيجية.
- ▶ تحديد ومراجعة الوثائق المرجعية ذات العلاقة (انظر مرفق رقم 1).
- ▶ تحليل البيئتين الداخلية والخارجية على مستوى كل محور من المحاور، وذلك باستخدام أدوات التقييم الاستراتيجي وتحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتهديدات في بيئة العمل الخارجية (انظر مرفق رقم 2).
- ▶ تحديد الافتراضات الاستراتيجية الرئيسية التي أثّرت على التوجيه والتخطيط لأهداف وبرامج ومشاريع الاستراتيجية (انظر مرفق 3) والذي يتضمن أيضاً أمثلة على الكيفية التي انعكست من خلالها هذه الافتراضات على بناء الاستراتيجية.
- ▶ مراجعة وتحديث التوجّهات الاستراتيجية كما هي متضمّنة في الرؤية المستقبلية، والرسالة، والقيم المؤسسية، والأهداف القطاعية، والسياسات والمبادئ الأساسية التي تستند إليها الاستراتيجية.
- ▶ عقد ورش عمل وجلسات نقاشية تشاورية مع جميع المعنيين بتطوير الاستراتيجية الوطنية من داخل القطاع وخارجه، حيث شملت هذه الورش والجلسات الشركاء المعنيين كافة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني كما هو مفصّل أدناه تحت عنوان "عمليات التشاور لتطوير الاستراتيجية".
- ▶ تحديد الأهداف الاستراتيجية والفرعية ومؤشرات الأداء الاستراتيجي لكل محور من محاور الاستراتيجية.
- ▶ تحديد الأهداف الفرعية ومؤشرات الأداء القياسية للمشاريع الاستراتيجية.
- ▶ تحديد المشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، و"بطاقات الوصف" الخاصة بهذه المشاريع، والتي تتضمّن الأهداف والمؤشرات على المستوى التشغيلي، وإجراءات التنفيذ، والتكاليف المتوقعة، وغيرها من المعلومات ذات العلاقة كما تظهر تفصيلاً في وثيقة "بطاقات المشاريع" التابعة لوثيقة الاستراتيجية.

عمليات التشاور لتطوير الاستراتيجية

اشتمل "النهج التشاركي" الذي تمّ اتّباعه في تطوير استراتيجية قطاع العدالة على:

- ▶ عقد مجموعة من الاجتماعات وورش العمل مع لجنة صياغة وإعداد الاستراتيجية، وعدد من رؤساء المحاكم، وما يزيد عن (100) من القضاة والمدراء والموظفين العاملين في قطاع العدالة. كما عُقدت العشرات من اللقاءات الفردية مع الإدارات العليا والمسؤولين في القطاع من أمناء ومدراء عامين ورؤساء محاكم والتفتيش القضائي؛ بهدف بلورة التوجّه الاستراتيجي لقطاع العدالة ومؤسساته: الرؤية، والرسالة، والقيم، والأهداف الاستراتيجية،

والمبادرات الاستراتيجية. وقد تم الاستفادة من هذه الاجتماعات والورش واللقاءات في عملية تحليل واقع حال القطاع وبيئته الداخلية والخارجية.

◀ عقد العديد من ورش العمل مع المعنيين في وزارة العدل، والمجلس القضائي، والمعهد القضائي، والنيابة العامة، والتفتيش القضائي وكذلك المعنيون بالعدالة المدنية، والعدالة الجنائية، والمساعدة القانونية، والعقوبات المجتمعية، وغيرها من المحاور ذات الأهمية في الاستراتيجية؛ وذلك لغايات "تخطيط المشاريع ومؤشرات الأداء" بصورة تضمن واقعية عمليات التخطيط، وتعزز شعور هؤلاء المعنيين بملكية الاستراتيجية وخصوصيتها ومواءمتها لاحتياجات الجهات التي يمثلونها.

◀ عقد عدد من ورش العمل التشاورية مع المعنيين والمختصين الخارجيين بالعدالة المدنية، والعدالة التجارية، والعدالة الجزائية، والمساعدة القانونية، والعقوبات المجتمعية، وذلك من أجل إشراكهم وضمان عكس آراءهم واحتياجاتهم وتوقعاتهم من خلال مضامين الاستراتيجية.

◀ عقد مجموعة من الاجتماعات مع الخبراء والمختصين المعنيين بعمليات الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والمالية العامة؛ وذلك لضمان بناء استراتيجية قابلة للتطبيق تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والتواصل الفعال مع الشركاء وأصحاب العلاقة.

الملخص التنفيذي

يعد قطاع العدالة من القطاعات السيادية في المملكة الأردنية الهاشمية، والذي تستند اليه الدولة في فرض سيادتها وإرساء سيادة القانون، بما يُسهم في تحقيق الأمن والمساواة والسلم المجتمعي. حيث جاءت هذه الاستراتيجية مُكملةً لاستراتيجيات القطاع السابقة وانعكاساً لتوصيات اللجنة الملكية، ورؤية الأردن 2025، والأوراق النقاشية الملكية وغيرها من السياسات والتوصيات المحلية والدولية التي أكدت على ضرورة تطوير قطاع العدالة.

وعليه، فقد شكّلت لجنة وطنية متخصصة مؤلفة من مؤسسات قطاع العدالة وفي مقدمتها المجلس القضائي، ووزارة العدل، والمعهد القضائي، والتي عملت وفق أسس علمية على تحديد إطار عام للاستراتيجية من خلال:

- ◀ تحديد المحاور الرئيسية والفرعية للاستراتيجية.
- ◀ مراجعة كافة الوثائق المرجعية ذات العلاقة.
- ◀ تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لكل محور من المحاور.
- ◀ تحديد الافتراضات الاستراتيجية الرئيسية.
- ◀ تحديث التوجهات والمبادئ والسياسات التي تستند اليها الاستراتيجية.
- ◀ تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية ومؤشرات الأداء.
- ◀ وتحديد المشاريع اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

فمن خلال النهج التشاركي الفعّال تمكنت اللجنة من صياغة أربعة أهداف لاستراتيجية قطاع العدالة للأعوام من 2022-2026 تمحورت حول:

- ◀ ترسيخ سيادة القانون
- ◀ تعزيز استقلال القضاء
- ◀ تطوير منظومة العدالة
- ◀ تحديث الإدارة القضائية والعادلة

لينبثق عن هذه الأهداف خمسة من المحاور الرئيسية متبوعة بأهداف فرعية ومؤشرات لقياس الأداء، وقائمةً بالمشاريع التي يمكن من خلالها تحقيق هذه المحاور، وهي:

- ◀ تطوير عمليات التقاضي ويشمل هذا المحور خمسة محاور فرعية (العدالة المدنية، والعدالة التجارية، والعدالة الجزائية، والقضاء الإداري، وعدالة الأحداث). حيث يهدف هذا المحور إلى رفع كفاءة وفعالية أداء العدالة بكافة أشكالها.
- ◀ تطوير الأجهزة القضائية والعادلة ومواردها البشرية بما يشمل (الأمانة العامة للمجلس القضائي، والنيابة العامة، والتفتيش القضائي، والمعهد القضائي، والمحاكم، ووزارة العدل).

- ◀ **الوصول للعدالة** من خلال رفع كفاءة وفعالية المساعدة القانونية عبر تطوير التشريعات النازمة للمساعدة القانونية وتفعيل كل من المساعدة القانونية الاختيارية والوجوبية في المحاكم، وتطوير مديرية المساعدة القانونية في وزارة العدل، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وزيادة الوعي لكل من متلقي الخدمة، والمستفيدين والشركاء.
- ◀ **تطوير البنية التحتية (الإنشائية والتكنولوجية) لمؤسسات قطاع العدالة ورفع كفاءتها وفعاليتها** بهدف تبسيط وتحديث الإجراءات من جهة، وتلبية متطلبات أصحاب العلاقة والمستفيدين والشركاء من جهة أخرى.
- ◀ **تحديث وتطوير التشريعات النازمة لعمل القضاء المدني والتجاري والغرفة الاقتصادية وغيرها من أشكال القضاء.**

وهنا لا بد من التأكيد على أن مراحل العمل التي مرّت بها الاستراتيجية استندت بمجملها على مبادئ جوهرية تم مراعاتها طوال فترة العمل على تطوير الاستراتيجية تمثلت بالعدالة الناجعة، وتخصص القضاء، وحساسية النوع الاجتماعي، والتنسيق الفعال مع الشركاء وأصحاب العلاقة، وحماية حقوق المواطن وحياته الأساسية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة.

التوجهات الاستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية لقطاع العدالة

التميز في تحقيق
العدالة



رسالة المجلس القضائي

تحقيق العدالة من خلال قضاء مستقل، نزيه، كفؤ وفعال والمساهمة في رسم سياسات القطاع

رسالة وزارة العدل

المساهمة في توفير بيئة تشريعية وبنية تحتية داعمة تساهم في حوكمة ورفع كفاءة وفاعلية العمليات والخدمات في القطاع والتحول الرقمي، ورسم السياسات، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وحماية وتحصيل المال العام

رسالة المعهد القضائي

المساهمة في تطوير أداء قطاع العدالة من خلال إعداد وتأهيل المرشحين، القضاة، والأجهزة المساندة، ورفع بناء قدرات العاملين في قطاع العدالة، وإعداد الدراسات والبحوث

رسالة قطاع العدالة

تعزيز الحماية الفاعلة للحقوق والحريات بما يضمن تحقيق العدالة الناجعة للوصول إلى الأمن المجتمعي والمساهمة الفاعلة في التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال توطيد المسائلة وسيادة القانون، ودعم سياسات وبرامج التحول الرقمي

الأهداف القطاعية

تتمحور الأهداف القطاعية في هذه الاستراتيجية حول أربعة أهداف رئيسية هي:

- ◀ ترسيخ سيادة القانون.
- ◀ تعزيز استقلال القضاء.
- ◀ تطوير منظومة العدالة.
- ◀ تحديث الإدارة القضائية والعدلية.

مؤشرات قياس تحقيق الرؤية والأهداف القطاعية

- ◀ مؤشر استقلال القضاء في المنتدى الاقتصادي العالمي - مؤشر التنافسية العالمية.
- ◀ مستوى الثقة في المؤسسات في الأردن (بيانات WVS).
- ◀ درجات الأردن على المؤشر العام لسيادة القانون (بيانات WJP - العدالة المدنية والعدالة الجزائية) مشروع العدالة العالمي.
- ◀ تصنيف الأردن على مؤشر العدالة الجزائية لمؤشر سيادة القانون (بيانات WJP) مشروع العدالة العالمي.
- ◀ تصنيف الأردن على مؤشر العدالة المدنية لمؤشر سيادة القانون (بيانات WJP) مشروع العدالة العالمي.
- ◀ مقاييس رضا أصحاب العلاقة عن عدد من مؤشرات القطاع.
- ◀ المؤشر الخاص بإنفاذ العقود وتقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال.

المحاور الرئيسية للاستراتيجية (الأهداف الإستراتيجية الرئيسية)

تتضمن الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية يندرج تحت كل منها عدداً من المحاور الفرعية وهي:

- ◀ تطوير عمليات التقاضي.
- ◀ تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية.
- ◀ تسهيل الوصول للعدالة.
- ◀ تطوير البنية التحتية (الإنشائية والتكنولوجية).
- ◀ تطوير التشريعات.

المبادئ والسياسات

◀ **العدالة الناجعة:** تبنت الاستراتيجية في محاورها المختلفة عدداً من التوجّهات والأهداف الاستراتيجية والمشاريع التي تركّز على سرعة البت في القضايا مع ضمان جودة الأحكام، ومن جملة ذلك تعزيز دور جهاز التفتيش القضائي لضمان جودة الأحكام، ومراعاة مبدأ تخصّص القضاة وتفعيله بما يساهم في تحسين جودة القرار، ودعم دور المكتب الفني لدى محكمة التمييز من خلال رفده بعددٍ كافٍ من القضاة ذوي الكفاءة والباحثين القانونيين المؤهلين، والتوجّه نحو إنشاء مكاتب إلكترونية في متناول القضاة في كلّ وقت؛ بهدف توفير الكتب والمراجع القانونية الإلكترونية لهم، وإجراء دراسات «عبء العمل» التي تساهم في رصد المحاكم بالأعداد اللازمة من القضاة وأعضاء النيابة العامة، بما يتناسب مع حجم وأنواع القضايا التي يتم تسجيلها لدى المحاكم ودوائر النيابة العامة والتنفيذ، للتخفيف على القضاة والوصول إلى نجاعة متميزة في الأحكام.

◀ **تخصّص القضاء:** وهو أحد أهم المبادئ التي أكّدت عليها توصيات «تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون»، وذلك لما للقضاء المتخصّص من دور فاعل في ضمان سرعة الفصل في القضايا وتراكم الخبرات لدى القضاة المختصين، الأمر الذي ينعكس على جودة واتّساق الأحكام القضائية الصادرة، وبالتالي تعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي وضمان منظومة العدالة وصولاً إلى قضاء عادل وناجز. حيث تضمنت الاستراتيجية العديد من المحاور والمشاريع التي تركّز على هذا المبدأ ومن جملتها مشاريع تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة وتدريبهم على قضايا متخصصة مثل قضايا التأمين، والقضايا العمالية، وجرائم غسل الأموال والتهرّب الضريبي وغيرها.

◀ **حساسية النوع الاجتماعي (الجندر):** ركّزت الاستراتيجية في محاورها المختلفة على تعزيز مبدأ حساسية النوع الاجتماعي من النساء والفئات المستضعفة من الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، من خلال المحاور والمشاريع التي تركّز على حقوق الإنسان، والأحداث، والمساعدة القانونية، والبنية التحتية، وما تتضمنه تلك المحاور والمشاريع من تعزيز لحقوق هذه الفئات.

◀ **التنسيق الفعّال:** تبنت الاستراتيجية منهج التنسيق الفعّال مع جميع المعنيين وأصحاب العلاقة عبر جميع مراحلها، ابتداءً من مرحلة الإعداد من خلال اتّباع «نهج تشاركي» مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة في بناء وتطوير الاستراتيجية مروراً بتضمين الاستراتيجية عدداً من المحاور والمشاريع التي تعزّز عمليات الاتصال والتواصل مع المعنيين، وصولاً إلى عمليات التشاور في الإعداد للمشاريع المختلفة للاستراتيجية.

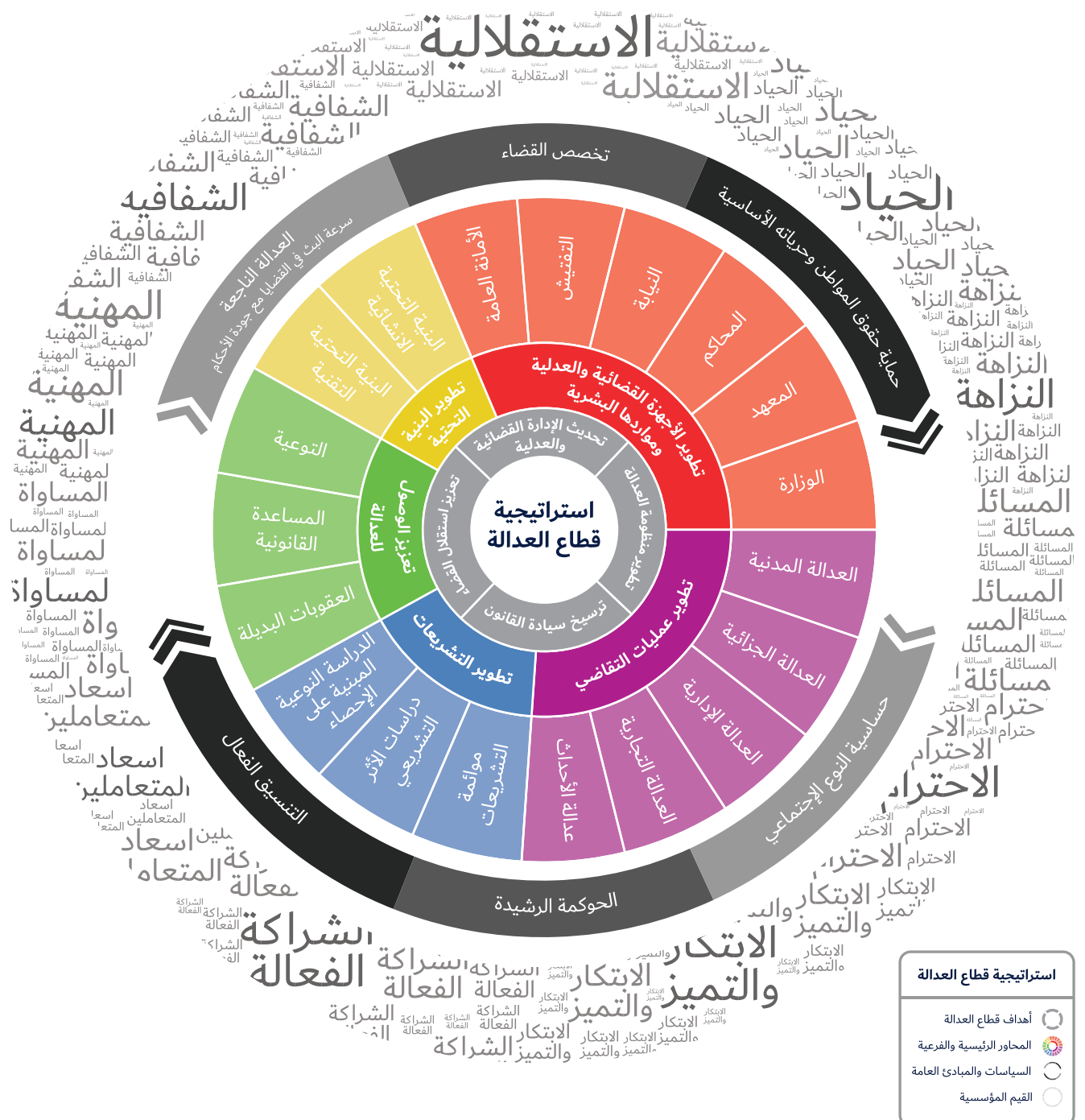
◀ **حماية حقوق المواطن وحياته الأساسية:** ركّزت الاستراتيجية في العديد من جوانبها على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز، ومن جملة ذلك تضمين محور «تطوير التشريعات»

وهي مشاريع تكفل الإنسجام مع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والمعايير والمواثيق الدولية، وتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية.

◀ **الحَوْكَمَةُ الرشيدة:** استندت الاستراتيجية إلى مجموعة من القيم المؤسسية مثل النزاهة، والشفافية، والمساءلة وغيرها من القيم التي تعزّز من حَوْكَمَةِ القطاع، وعكس ذلك من خلال المحاور والمشاريع. ومن جملة ذلك؛ مشاريع محور التفتيش لتعزيز المساءلة والنزاهة، ومشاريع تحسين الخدمات والتوعية والاتصال الهادفة إلى تعزيز الشفافية.

نموذج الاستراتيجية

تتكامل عناصر الاستراتيجية المذكورة أعلاه عبر ما يُسمّى بـ «نموذج الاستراتيجية»، بحيث تتواجد «الأهداف القطاعية» في القلب من هذا النموذج (الدائرة المركزية الأولى)، في حين تعمل المحاور الرئيسية الخمسة (الدائرة المركزية الثانية) والمحاور الفرعية المنبثقة عنها (الدائرة المركزية الثالثة) على ترجمة وتحقيق الأهداف القطاعية. وكلّ ذلك في إطار محكم من المبادئ والسياسات والقيم المؤسسية التي تحكم وتضبط سير العمل والإنجاز.



ملخص تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لقطاع العدالة

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود خبرات قضائية متخصصة في مجالات محدّدة تدعم تحقيق العدالة الناجعة.	الحاجة لتدعيم التخصص القضائي في معظم تخصصات القضاء.
تبني تقنيات حديثة تدعم تطوّر عمليات وخدمات القطاع.	الحاجة إلى إعادة توزيع أعباء العمل للسادة القضاة بالاعتماد على معايير محدّدة وحسب نوع القضايا.
وجود غرف قضائية متخصصة مثل الغرفة الاقتصادية.	الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لدى مؤسسات القطاع من عمليات وإجراءات وخدمات وأنظمة.
وجود مبانٍ حديثة خاصة بعدد من مؤسسات القطاع مثل المعهد القضائي وعدد من المحاكم.	الحاجة إلى تطوير إدارة الموارد البشرية من حيث أنظمة التحفيز والتقييم والمسارات الوظيفية وغيرها.
فهم معمّق من قبل الإدارات العليا والمعنيين في القطاع لواقع حال القطاع؛ وأهم نقاط القوة والفرص التي يمكن الاستفادة منها، والتهديدات وفرص التحديث التي يجب العمل على تطويرها.	الحاجة لتدعيم وتطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية الإنشائية والتقنية للقطاع.
وجود برامج تطويرية سابقة ساهمت في تحسين العمليات ومستويات تقديم الخدمة وإدارة الموارد البشرية يمكن الاستفادة منها لغايات استكمال عمليات التحديث المستمر.	محدودية بدائل العقوبات المجتمعية والعقوبات البديلة عموماً، وعدم الإقبال على تبني المقرّ منها.
	محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج تطوير القطاع.

الفرص	التحديات
وجود إرادة سياسية داعمة واهتمام الدولة بتطوير القضاء.	على الرغم من وجود تشريعات تدعم الوصول للعدالة الناجعة إلى حدّ ما، إلا أنّ التشريعات الحالية ما زالت بحاجة إلى مواكبة التطوّرات في قطاع العدالة مثل اعتماد "التوقيع الإلكتروني" وغيرها من المستجدّات.
وجود مرجعيّات ووثائق وطنية تتضمن وتوضّح توجّهات وسياسات الدولة فيما يختص بقطاع العدالة مثل الأوراق النقاشية وتوصيات اللجنة الملكية وغيرها.	ضعف الإقبال على الحلول البديلة للنزاعات.
وجود تشريعات تدعم تحقيق العدالة الناجعة كالتقاضي على درجتين على سبيل المثال.	محدودية أعداد المستفيدين من المساعدة القانونية، بالرغم من الزيادة الطفيفة المتحققة في السنوات الأخيرة.
اهتمام المانحين بدعم برامج ومشاريع تطوير قطاع العدالة، بما يتوافق مع التوجّهات العامة بهذا الخصوص.	ضعف الجاهزية الإلكترونية لدى عدد من الشركاء الرئيسيين في القطاع، خاصة فيما يتعلّق بتنفيذ التحوّل الإلكتروني كالمحاكمات عن بُعد.
اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع القطاع كلّ حسب مجال اهتمامها وطبيعة اختصاصها.	ضعف تعاون بعض الشركاء الأساسيين في دعم وتنفيذ التوجّهات الاستراتيجية للقطاع.
وجود تجارب دولية يمكن الاستفادة منها لدعم تطوير القطاع.	



اسئتر اتيحيئر قُطاع العُدا لئئر

2026 - 2022

تطوير عمليات التقاضي

محاور وأهداف ومشاريع الاستراتيجية

المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي	
المحور الفرعي: العدالة المدنية	
الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء العدالة المدنية.	
• نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا المدنية. • معدّل أمد التقاضي في القضايا المدنية. • معدل عبء القاضي في القضايا المدنية. • رضا متلقي الخدمة للعدالة المدنية. • جودة الأحكام الصادرة في القضايا المدنية: نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز. • تصنيف الأردن على مؤشر العدالة المدنية لمؤشر سيادة القانون.	مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)
الهدف الفرعي: تطوير إجراءات التقاضي في القضايا المدنية.	
• نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا المدنية. • معدل عبء القاضي في القضايا المدنية. • معدّل أمد التقاضي في القضايا المدنية. • رضا متلقي الخدمة عن إجراءات القضايا المدنية.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة المنبثقة عنه (تطوير وتحديث إجراءات إدارة الدعوى في القضايا المدنية والتجارية، وإجراءات الطعن، إجراءات التبليغ، التوقيع الإلكتروني وغيرها). • المشروع (2): مراجعة وتطوير قانون محاكم الصلح. • المشروع (3): تطوير وتحديث قانون البيّنات. • المشروع (4): تطوير وتحديث ومراجعة قانون التنفيذ لتحسين إجراءات تنفيذ الأحكام.	المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير الموارد البشرية في القضايا المدنية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة مطابقة القضاة للأوصاف الوظيفية.
- نسبة الاحتفاظ (الدوران الوظيفي) لقضاة المدني.
- نسبة تطبيق المسارات الوظيفية.
- معدل رضا القضاة.

المشاريع

- **المشروع (1):** تدريب القضاة في القضاء المدني ضمن الخطة المتكاملة لتدريب القضاة بالاستناد إلى الاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (2):** تأهيل الكوادر البشرية الإدارية العاملة الداعمة للقضاء المدني ضمن البرنامج المتكامل لتدريب وتأهيل موظفي وزارة العدل العاملين في المحاكم.
- **المشروع (3):** تطوير وتنفيذ المسارات الوظيفية لقضاة القضاء المدني، بما في ذلك قضاة الوساطة القضائية وقضاة إدارة الدعوى المدنية.
- **المشروع (4):** تطوير وتنفيذ الأوصاف الوظيفية لقضاة القضاء المدني، بما في ذلك قضاة الوساطة القضائية وقضاة إدارة الدعوى المدنية.
- **المشروع (5):** دراسة عبء العمل الواقع على كاهل القضاء المدني، بما في ذلك الوساطة القضائية وإدارة الدعوى المدنية، وذلك لتوفير موارد قضائية متخصصة وداعمة كافية.

الهدف الفرعي: تطوير وتنفيذ تدابير الوساطة القضائية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة القضايا المُحالة للوساطة القضائية.
- نسبة القضايا التي تتم تسويتها من خلال الوساطة القضائية.
- معدل زمن الوساطة القضائية.
- رضا متلقي خدمات الوساطة القضائية.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير التشريعات ذات العلاقة بالوساطة القضائية (قانون الوساطة القضائية والأنظمة المنبثقة عنه) مثل إقرار نظام للحوافز من أجل تشجيع المتقاضين للاتجاه نحو الوساطة القضائية، بحيث تتضمن مثل هذه التعديلات: تيسير الإجراءات، توسيع نطاق القضايا الخاضعة للوساطة، توسيع صلاحيات الوسيط القضائي، دراسة إمكانية فرض الوساطة الإجبارية في أنواع محددة من النزاعات.
- **المشروع (2):** توعية متلقي الخدمة عن أهمية وفوائد الوساطة وتغيير الثقافة لتبنيها.



المشاريع

- **المشروع (3):** تغيير الثقافة وأساليب العمل لدى القضاة وتحفيزهم لإحالة الدعاوى إلى الوساطة القضائية.
- **المشروع (4):** التدريب العام والمتخصص للقضاة على أعمال الوساطة القضائية ومهارات وتقنيات إدارة النزاع، وذلك ضمن البرنامج المتكامل لتدريب القضاة بالاستناد إلى الاحتياجات.
- **المشروع (5):** تفعيل شراكات كفؤة تساهم في تفعيل الوساطة القضائية.
- **المشروع (6):** استحداث مقرّات لإدارة الوساطة القضائية في محاكم البداية كافة وإعادة تأهيل القائم منها.
- **المشروع (7):** تأهيل الكوادر البشرية الإدارية العاملة في الوساطة القضائية ضمن البرنامج المتكامل لتدريب وتأهيل موظفي وزارة العدل العاملين في المحاكم.
- **المشروع (8):** تطوير وتفعيل المسارات الوظيفية لقضاة الوساطة القضائية ضمن المشروع المتكامل لبناء المسارات الوظيفية للقضاة في القضاء المدني.
- **المشروع (9):** تطوير وتفعيل الأوصاف الوظيفية لقضاة الوساطة القضائية ضمن المشروع المتكامل لبناء الأوصاف الوظيفية للقضاة في القضاء المدني.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل نظام الخبرة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- رضا القضاة عن الخبراء والخبرة المقدمة.
- نسبة اعتماد الهيئة الحاكمة لتقارير الخبراء في القضايا.
- نسبة الخبراء الذين تم إيقاف العمل معهم.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير نظام الخبرة بحيث يتضمن:
 - تطوير معايير اختيار الخبراء.
 - تطوير معايير تقييم الخبراء (بالاعتماد على معايير مثل جودة الخدمات المقدمة، وسرعة تقديم الخدمة، ومدى التجاوب، ومستوى التعاون، ورضا متلقّي الخدمة (القاضي).
 - توسيع وزيادة التصنيفات المشمولة في نظام الخبرة.
 - تطوير نظام الخبرة الإلكتروني.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل إدارة الدعوى المدنية.

مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)

- نسبة القضايا التي تمت إحالتها مكتملة من إدارة الدعوى المدنية إلى قاضي الموضوع.
- رضا متلقي الخدمة عن إدارة الدعوى المدنية.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير إجراءات إدارة الدعوى في القضايا المدنية والتجارية ضمن مشروع مراجعة وتطوير قانون أصول المحاكمات المدنية بما في ذلك: تسجيل القضية، وتحديد نقاط الاتفاق، وجلب البينات، والتبليغات، وتدريب القضاة، وتأهيل الكوادر من الباحثين القانونيين.
- **المشروع (2):** مشروع تطوير دليل إجرائي خاص بإجراءات إدارة الدعوى المدنية.
- **المشروع (3):** تدريب قضاة إدارة الدعوى المدنية بالاعتماد على الاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (4):** تأهيل الكوادر من الباحثين القانونيين.

المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي

المحور الفرعي: العدالة التجارية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء العدالة التجارية والغرفة الاقتصادية.

المؤشرات الاستراتيجية

- نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا التجارية.
- معدّل أمد التقاضي في القضايا التجارية.
- معدل عبء القاضي في القضايا التجارية.
- رضا متلقّي الخدمة في القضايا التجارية.
- المؤشرات الدولية الخاصة بالعدالة التجارية (WB).
- جودة الأحكام الصادرة في القضايا التجارية / نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز.

الهدف الفرعي: تطوير التشريعات النازمة لعمل الغرفة الاقتصادية.

المشاريع

- المشروع (1):** تطوير وتحديث التشريعات النازمة لعمل الغرفة الاقتصادية بما في ذلك إعادة النظر في تحديد وشمولية اختصاصات الغرفة الاقتصادية (الاختصاصين النوعي والقيمي)، ومراجعة التشريعات التالية:
- قانون تشكيل المحاكم النظامية.
 - قانون الصلح.
 - قانون البيّنات مع مراعاة التوسّع الحاصل في التجارة الإلكترونية.

الهدف الفرعي: تطوير وإدارة الموارد البشرية القضائية والإدارية العاملة في القضاء التجاري.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة إشغال الكوادر البشرية على الهياكل التنظيمية.
- معدّل الرضا عن خدمات الموارد البشرية المقدمة (التدريب، المسارات وغيرها).

المشاريع

- **المشروع (1):** دراسة عبء العمل الواقع على كاهل القضاء التجاري بما في ذلك الغرفة الاقتصادية وذلك لتوفير موارد قضائية متخصصة كافية.
- **المشروع (2):** تطوير وتنفيذ برامج وخطط تدريبية متكاملة للقضاة في مجال القضاء التجاري.
- **المشروع (3):** تطوير وتنفيذ برامج وخطط تدريبية متكاملة للكوادر الإدارية العاملة في مجال القضاء التجاري.
- **المشروع (4):** تطوير مسارات وظيفية للقضاة المتخصّصين بالقضاء التجاري بما في ذلك الغرفة الاقتصادية، بحيث يتم الحفاظ على الخبرات التراكمية وتعظيم الاستفادة منها.

الهدف الفرعي: تطوير إجراءات التقاضي في القضاء التجاري المدني.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة القضايا التي أُحيلت مكتملة من إدارة الدعى المدنية إلى قاضي الموضوع. • رضا متلقّي الخدمة عن إدارة الدعى المدنية.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير إجراءات إدارة الدعى في القضايا المدنية والتجارية ضمن مشروع مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية بما في ذلك: تسجيل القضية، تحديد نقاط الاتفاق، جلب البينات، التبليغات، تدريب القضاة، تأهيل الكوادر من الباحثين القانونيين.
الهدف الفرعي: تطوير الغرفة الاقتصادية وإعادة تأهيل بنيتها التحتية أو التقنية واللوجستية.	
مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• معدّل رضا متلقّي الخدمة عن البنية التحتية للغرف الاقتصادية. • معدّل رضا الكوادر البشرية عن البنية التحتية للغرف الاقتصادية. • نسبة انخفاض المعاملات المُحوّلة من غير اختصاص الغرف الاقتصادية.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير الغرفة الاقتصادية وإعادة تأهيل بنيتها التحتية واللوجستية. • المشروع (2): تطوير عمليات التسجيل على "نظام ميزان" الإلكتروني بحيث تتم دراسة القضايا لتحديد ما إذا كانت ضمن اختصاص الغرف الاقتصادية قبل تحويلها للغرفة.

المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي

المحور الفرعي: العدالة الجزائية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية إدارة الدعوى الجزائية.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)

- نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا الجزائية.
- معدّل أمد التقاضي في الجنايات والجُنْح.
- معدّل عبء القاضي/الهيئة.
- جودة الأحكام الصادرة في القضايا الجزائية / نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز.
- تصنيف الأردن على مؤشر العدالة الجزائية لمؤشر سيادة القانون.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للعدالة الجزائية بما يتوافق مع الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة التواءم بين الخطة الاستراتيجية مع استراتيجية قطاع العدالة (نسبة الأهداف والمشاريع المشتركة).
- نسبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجية.
- نسبة ارتفاع القضايا الجزائية المنجزة.
- معدّل انخفاض أمد التقاضي في القضايا الجزائية.
- معدّل ارتفاع رضا الشركاء في العدالة الجزائية.
- معدّل ارتفاع رضا متلقّي الخدمة في القضايا الجزائية.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير الخطة الاستراتيجية للعدالة الجزائية بما يتوافق مع استراتيجية قطاع العدالة بما في ذلك (الخطط التشغيلية، وخطط إدارة العلاقة مع الشركاء، وخطط إدارة المخاطر).
- **المشروع (2):** وضع الخطة المالية الشاملة لتحقيق الاستراتيجية.
- **المشروع (3):** دراسة الظواهر الجرمية والعود الجرمي (2017-2021).

الهدف الفرعي: تطوير إجراءات الدعاوى الجزائية وتحديثها.

- معدّل عبء القاضي في الدعاوى الجزائية.
- نسبة القضايا التي تمّت فيها مصالحات.
- نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة.
- معدّل أمد التقاضي في الدعاوى الجزائية.
- معدّل ارتفاع رضا متلقّي خدمات الدعاوى الجزائية.
- عدد الإجراءات التي تم تبسيطها.
- نسبة الزيادة في المعاملات " الخدمات الإلكترونية".

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** مراجعة شاملة للتشريعات ذات العلاقة وتعديلها بما في ذلك: التوقيع الإلكتروني، والحد من القضايا الداخلة ضمن اختصاص المحاكم، وحل النزاعات أثناء النظر في الدعوى، والعدالة التصالحية.
- **المشروع (2):** تفعيل العدالة التصالحية والوساطة الجزائية.
- **المشروع (3):** مراجعة وتطوير وأتمتة شاملة لإجراءات الدعاوى الجزائية، أمام النيابة العامة والمحاكم، بما يضمن فاعلية وكفاءة الإجراءات والأحكام الصادرة وتنفيذها.
- **المشروع (4):** تدريب القضاة على الإجراءات والتعديلات التشريعية وفقاً للاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (5):** تدريب الكوادر الإدارية على الإجراءات والتعديلات التشريعية وفقاً للاحتياجات التدريبية.

المشاريع

الهدف الفرعي: التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في العدالة الجزائية.

- نسبة المحاكمات عن بُعد.
- معدّل انخفاض أمد التقاضي في الدعاوى الجزائية (صلح، بداية).
- معدّل ارتفاع القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة.
- معدّل رضا القضاة والكوادر البشرية عن التقنيات الحديثة المستخدمة.
- معدّل رضا متلقّي الخدمة عن المعاملات والخدمات الإلكترونية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

المشاريع

- **المشروع (1):** مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة مثل: قانون أصول المحاكمات الجزائية، ونظام استخدام الوسائل التقنية في الإجراءات الجزائية.
- **المشروع (2):** دراسة احتياجات المحاكم ودوائر النيابة العامة من المستلزمات التكنولوجية من أجل تطبيق وتفعيل إجراءات التحقيق والمحاكمة عن بُعد.
- **المشروع (3):** تدريب القضاة على متطلبات تفعيل المحاكمات عن بُعد وفقاً للاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (4):** تدريب الكوادر البشرية الداعمة على متطلبات تفعيل المحاكمات عن بُعد وفقاً للاحتياجات التدريبية.

الهدف الفرعي: تفعيل مبدأ تخصص القضاة وتوسيع نطاقه.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة القضاة المتخصصين.
- ارتفاع أعداد التخصصات القضائية.
- معدّل رضا القضاة عن إجراءات الموارد البشرية (المسار الوظيفي، التدريب وغيرها).
- معدّل أمد التقاضي في الجرائم المُستحدثة.

المشاريع

- **المشروع (1):** دراسة متطلبات تعزيز التخصص في الجرائم المستجدة ومن جملة ذلك:
 - الجرائم الإلكترونية.
 - العنف الأسري.
 - الاتجار بالبشر.
 - غسل الأموال والتحقيق المالي الموازي.
- **المشروع (2):** تأهيل وتدريب هيئات التقاضي، والمدعين العامين، ومساعدى النواب العامين، والقضاة المتخصصين وفقاً للاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (3):** تدريب الكوادر الإدارية بحسب الاختصاصات وفقاً للاحتياجات التدريبية.
- **المشروع (4):** تطوير وتفعيل المسارات الوظيفية لقضاة القضاء الجزائي، بما يعزز مبدأ التخصص وتعظيم الاستفادة من الخبرات التراكمية.

الهدف الفرعي: تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

• نسبة توافق التشريعات مع متطلبات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. • نسبة توافق التشريعات مع متطلبات المعايير الدولية المتماشية مع سياسات الدولة. • نسبة تطبيق بدائل التوقيف.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): مراجعة التشريعات والإجراءات المعمول بها، للتأكد من انسجامها مع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والمعايير والمواثيق الدولية المتوافقة مع السياسات العامة للدولة. • المشروع (2): التوسع في تطبيق بدائل التوقيف. • المشروع (3): تدريب القضاة والمدعين العامين على تفعيل بدائل التوقيف. • المشروع (4): مراجعة الأدلة الإجرائية المتعلقة بالتوقيف وضمانات المحاكمة العادلة.	المشاريع

الهدف الفرعي: إيجاد مسار سريع ومتخصص للجُرح البسيطة.

• معدّل المدة الزمنية للفصل في الجُرح البسيطة. • عدد القضاة المؤهلين والمتخصصين بالجُرح البسيطة. • نسب الفصل في الجُرح البسيطة. • معدّل رضا متلقّي خدمات المسار السريع للجُرح البسيطة.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): تعديل التشريعات بما يعزز إيجاد المسار السريع والمتخصص للجُرح البسيطة. • المشروع (2): توعية وتدريب القضاة على إجراءات المسار السريع وفقاً للاحتياجات التدريبية. • المشروع (3): توعية وتدريب الكوادر الداعمة على إجراءات المسار السريع وفقاً للاحتياجات التدريبية. • المشروع (4): توعية المجتمع باستحداث إجراءات المسار السريع للجُرح البسيطة.	المشاريع

المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي

المحور الفرعي: القضاء الإداري

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء القضاء الإداري

- نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا الإدارية.
- معدّل مدة التقاضي في القضايا الإدارية.
- رضا متلقّي الخدمة في القضاء الإداري.
- جودة الأحكام الصادرة في القضايا الإدارية (نسبة الفصل الموضوعي إلى الفصل الشكلي).
- نسبة الدعاوى التي صدرت فيها أحكام بالإلغاء.
- نسبة نجاح طعون النيابة العامة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا.
- نسبة الرد الشكلي إلى الرد الموضوعي.
- نسبة حُسن تفسير القرار.

المؤشرات الإستراتيجية (النتيجة والأثر)

الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القضاء الإداري والنيابة العامة الإدارية.

- نسبة القضاة المتخصّصين بالقضاء الإداري.
- معدّل رضا القضاة عن التدريب.
- نسبة مطابقة القضاة للأوصاف الوظيفية.
- نسبة تطبيق المسارات الوظيفية.
- نسبة الاحتفاظ (الدوران الوظيفي) بقضاة القضاء الإداري.
- معدّل رضا القضاة عن المسارات الوظيفية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** تطوير برنامج وخطط تدريبية متكاملة للقضاة في القضاء الإداري بما في ذلك:
 - وضع مساق خاص لتدريس القضاء الإداري يتضمن المعارف والمهارات ذات العلاقة ومنها الإدارة العامة.
 - تطوير برامج تدريبية مكثّفة في المسائل المستخدمة في القضاء الإداري، كي تساهم في بناء قاضٍ خلاق قادر على التعامل مع التنوع والتباين في القضايا.
 - تطوير برامج تُعنى بقدرات القضاة على الإبداع وفهم ثقافة الحقوق والحريات وتنمية مهارات التفكير.

المشاريع

- **المشروع (2):** تطوير وتفعيل مسارات وظيفية للقضاة العاملين في القضاء الإداري والنيابة العامة الإدارية بحيث يتم الحفاظ على الخبرات التراكمية وتعظيم الاستفادة منها.
- **المشروع (3):** تطوير وتفعيل الأوصاف الوظيفية للقضاة العاملين في القضاء الإداري.
- **المشروع (4):** دراسة عبء العمل الواقع على كاهل القضاة العاملين في القضاء الإداري لتوفير العدد الكافي من القضاة.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير التشريعات النازمة للقضاء الإداري.

- نسبة التعديلات على التشريعات بما يتوافق مع التعديلات المقترحة.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي

- **المشروع (1):** مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة بما في ذلك:
 - الحد من الشكليات المسببة لرد معظم القضايا.
 - توسيع اختصاص القضاء الإداري.
 - رسم إجراءات خاصة في القضاء الإداري (قانون إجرائي للقضاء الإداري).

المشاريع

الهدف الفرعي: إدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالقضاء الإداري.

- فعالية النظام (شمولية البيانات، عدد القرارات المتخذة بالاستناد لمعلومات النظام، ونسبة الثقة ببيانات وتقارير النظام، وعدد مستخدمي النظام).
- فعالية المكتبة الإلكترونية (عدد مستخدمي المكتبة، رضا المستخدمين، وتقييم المستخدمين للمحتوى).

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** تطوير نظام لإدارة المعلومات يتضمن جميع القضايا التي تمر على المحاكم الإدارية، ومخرجات هذه القضايا، بحيث يتم الاستفادة من الخبرات والتراكم المعرفي الحاصل في وضع أسس للحلول الإبداعية في مجال القضاء الإداري، وذلك ضمن مشرع تطوير "نظام ميزان" الإلكتروني.
- **مشروع (2):** إنشاء مكتبة إلكترونية/ قانونية للقضاء الإداري.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير هيكلة وإجراءات القضاء الإداري وأتممتها.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الإجراءات المؤتمتة.
- نسبة المعاملات المُنجزة إلكترونياً.
- عدد الإجراءات المبسّطة.

المشاريع

- **المشروع (1):** مراجعة وتطوير جميع إجراءات القضاء الإداري وتحويلها إلى إجراءات إلكترونية بالكامل/ محكمة إلكترونية.
- **المشروع (2):** إعادة هيكلة المحكمة الإدارية.
- **المشروع (3):** إنشاء مكتب فني للقضاء الإداري.
- **المشروع (4):** تطوير وتنفيذ ربط النيابة العامة الإدارية مع الجهات ذات العلاقة.

المحور الرئيسي: تطوير عمليات التقاضي

المحور الفرعي: عدالة الأحداث

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء عدالة الأحداث.

- نسبة الأحداث الذين تم إعادة إدماجهم في المجتمع.
- نسبة الأحداث الذين لم يعاودوا ارتكاب الجرم.
- نسبة التدابير المجتمعية المطبقة في مجال عدالة الأحداث.
- نسبة القضايا التي تم فيها اتباع نهج العدالة التصالحية.

مؤشرات الأداء
الاستراتيجية
(النتيجة والأثر)

الهدف الفرعي: تطوير البنية التحتية (المباني والقاعات والأجهزة) بما يساهم في تقديم خدمة تتناسب واحتياجات الأحداث.

- معدل رضا متلقي الخدمة عن البنية التحتية ومدى ملاءمتها للأحداث.
- نسبة المحاكم التي تحتوي على "غرفة الطفل".
- معدل رضا مستخدمي "غرفة الطفل".
- نسبة استخدام "غرفة الطفل".
- نسبة فعالية الربط بين محاكم الأحداث ودور الرعاية وحماية الأسرة.

مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** دراسة الاحتياج إلى محاكم ودوائر ادعاء عام مختصة بالأحداث، واحتياجات هذه المحاكم والدوائر من البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية.
- **المشروع (2):** إنشاء محاكم ودوائر ادعاء عام مختصة بالأحداث في ضوء مخرجات دراسة الاحتياجات، وتجهيزها بالبنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية اللازمة.
- **المشروع (3):** تطوير وتفعيل دور "غرفة الطفل" في محاكم البداية والجنايات الكبرى ودوائر الادعاء العام كافة.
- **المشروع (4):** الربط الإلكتروني بين محاكم الأحداث ودور الرعاية ومراكز حماية الأسرة.

المشاريع

الهدف الفرعي: تخصيص قضاة وتأهيلهم لتولي قضايا الأحداث (تسوية النزاع، تنفيذ الأحكام).

- نسبة إشغال الهيكل التنظيمي من قضاة الأحداث المطابقين لمعايير اختيار القضاة.
- معدل رضا القضاة عن البرامج التدريبية.
- نسبة مطابقة الكوادر للأوصاف الوظيفية.
- نسبة تطبيق المسارات الوظيفية.
- نسبة الاحتفاظ (الدوران الوظيفي) بقضاة الأحداث.

مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)

المشاريع	• المشروع (1): تطوير أوصاف وظيفية لقضاة الأحداث تتضمن معايير اختيارهم. • المشروع (2): دراسة عبء العمل الواقع على كاهل قضاة الأحداث لتخصيص العدد الكافي من القضاة (التسوية، التنفيذ)، وبحيث يتم تفعيل أدوار قاضي التسوية/قاضي التنفيذ. • المشروع (3): تطوير برنامج تدريبي شامل لقضاة الأحداث، وفقاً للاحتياجات التدريبية مع التركيز على المواضيع المتخصصة مثل تسوية النزاع وتنفيذ الأحكام. • المشروع (4): تطوير مسارات وظيفية لقضاة الأحداث، بحيث يتم الاحتفاظ بهم وتعظيم الاستفادة من الخبرات التراكمية للكوادر العاملة.
الهدف الفرعي: التوسع في تطبيق بدائل التوقيف والتدابير غير السالبة للحرية.	
مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد البدائل المُستحدثة / المُفعّلة. • عدد القضايا التي تمّ فيها تطبيق بدائل التوقيف فعلياً قياساً إلى العدد الكلي للقضايا التي تنطبق عليها الشروط. • معدّل رضا متلقّي الخدمة.
المشاريع	• المشروع (1): إجراء دراسة لتقييم أثر تطبيق التدابير غير السالبة للحرية على الأحداث الجانحين (أثرها في إصلاح الأحداث وإعادة دمجهم في المجتمع)، وذلك لغايات رصد الثغرات والتوسع في تطبيق التدابير ذات العلاقة. • المشروع (2): التوسع في تطبيق التدابير غير السالبة للحرية استناداً إلى نتائج الدراسة أعلاه
الهدف الفرعي: تطوير إجراءات محاكم الأحداث.	
مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد الإجراءات المبسّطة. • معدّل رضا متلقّي الخدمة. • نسبة الأحداث الذين تتم متابعتهم من قبل القضاة.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير دليل إرشادي يتضمن: - مراجعة وتطوير الإجراءات المطبّقة في ضوء نتائج الدراسة أعلاه. - تدريب القضاة على الإجراءات التي تمّ تطويرها وفقاً للاحتياجات التدريبية. - إصدار دليل لتوحيد إجراءات محاكم الأحداث. • المشروع (2): تطوير وتنفيذ برامج للمتابعة الفعّالة للأحداث من قبل قاضي تنفيذ الأحكام.

الهدف الفرعي: التوسع في استخدام وتوظيف التكنولوجيا في تيسير إجراءات الدعوى.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة المحاكمات عن بُعد. • فعالية النظام الإلكتروني (نسبة الثقة ببيانات وتقارير النظام، وشمولية البيانات). • نسبة الإجراءات المؤتمتة. • معدّل رضا المعنّيين/المستخدمين عن العمليات المؤتمتة.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير " نظام ميزان " الإلكتروني ليتضمن جميع المعلومات والتقارير الإحصائية الخاصة بقضايا الأحداث • المشروع (2): تحويل إجراءات المحكمة إلى نظام الكتروني يتضمن تفعيل المحاكمات عن بُعد.

الهدف الفرعي: تعزيز التعاون مع الجهات الشريكة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد مذكرات التفاهم المبرمة. • عدد مذكرات التفاهم المُفعّلة. • معدّل رضا الشركاء. • معدّل تقييم الشركاء.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير إطار إجرائي لإدارة العلاقة وسير العمل مع الشركاء المعنّيين في مجال عدالة الأحداث.



استراتيجية قطاع العدل

2026 - 2022

تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: الأمانة العامة للمجلس القضائي

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء الأمانة العامة للمجلس القضائي.

- | | |
|---|--|
| مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• معدّل رضا متلقّي الخدمة والخدمات المؤتمتة (القُضاة).• معدّل رضا الشركاء.• معدّل رضا الموارد البشرية (قُضاة وموظفي الأمانة العامة). |
|---|--|

الهدف الفرعي: تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية من قُضاة وموظفي الأمانة العامة.

- | | |
|---|---|
| مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• نسبة إشغال الهيكل التنظيمي.• رضا الموارد البشرية من قُضاة وموظفي الأمانة العامة. |
|---|---|

- | | |
|----------|--|
| المشاريع | <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): تطوير وتعزيز إجراءات إدارة الموارد البشرية للقُضاة وموظفي الأمانة العامة، بما في ذلك إجراءات التعيين، والتدريب، والتحفيز، والتقييم، والمسارات الوظيفية وغيرها.• المشروع (2): تدريب القُضاة في الأمانة العامة وموظفي الأمانة العامة ورفع كفاءتهم، بالاستناد إلى الاحتياجات التدريبية. |
|----------|--|

الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة في الأمانة العامة.

- | | |
|---|---|
| مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• نسبة الالتزام بالموازنة.• نسبة تنفيذ المشاريع والمبادرات.• عدد مذكرات التفاهم المُبرمة.• نسبة مذكرات التفاهم المُفعّلة.• عدد الإجراءات المبسّطة / المؤتمتة.• معدّل رضا المعنيين عن وسائل التواصل.• عدد المحاكم المشاركة في جائزة المحكمة المتميّزة. |
|---|---|

- | | |
|----------|--|
| المشاريع | <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): إعداد خطة تمويل متكاملة تتضمن التكاليف المتوقعة للمبادرات والبرامج والمشاريع، والمصادر المتوقعة / المُخطط لها لتمويل هذه المبادرات والبرامج والمشاريع. |
|----------|--|

- **المشروع (2):** تطوير نظام متكامل للمتابعة والتقييم يتضمن آليات عمل واضحة ومؤشرات أداء ذكية، وبشكل يتكامل مع النظام المطبق على مستوى قطاع العدالة ككل، بما يتيح متابعة وتقييم وتنفيذ الاستراتيجية، والمشاريع المنبثقة عنها، وأعمال المحاكم من نسب فصل للدعاوى وغيرها.
- **المشروع (3):** تطوير نظام لإدارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، ووضع خطط للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها.
- **المشروع (4):** إعادة هيكلة الأمانة العامة للمجلس القضائي بموازاة إعادة هيكلة قطاع العدالة ككل، وبحيث يشمل ذلك: الهيكل التنظيمي، وتحديد الأدوار والاختصاصات والمسؤوليات، والمراجعات التشريعية، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يكفل كفاءة وفعالية الأداء.
- **المشروع (5):** تطوير وتبني آليات مؤسسية لإدارة العلاقة مع الشركاء الداخليين والخارجيين، بما يكفل تحقيق الأهداف المشتركة.
- **المشروع (6):** تطوير نظام متكامل لإدارة العمليات يتضمن تطوير وتحسين العمليات والإجراءات والخدمات المقدمة بما يساهم في رفع مستوى الأداء.
- **المشروع (7):** تطوير وتفعيل نظام لإدارة الموارد المادية والتكنولوجية والمالية، بما يكفل التوظيف الأمثل لتلك الموارد.
- **المشروع (8):** تطوير نظام متكامل لإدارة المعرفة بما يكفل الاستفادة من المعارف ومُخرجات الدراسات وتقارير المتابعة والتقييم في عمليات التحسين واتخاذ القرار.
- **المشروع (9):** تطوير وتفعيل منهج سليم ومتكامل لإدارة التغيير، بما يكفل كفاءة وفعالية عمليات التطوير والتحسين المنفذة.
- **المشروع (10):** تفعيل إدارة الاتصال الداخلي والخارجي واستخدام البيانات والإحصاءات في تعزيز ثقة الجمهور بـ "سيادة القانون".
- **المشروع (11):** تفعيل جائزة المحكمة المتميزة.
- **المشروع (12):** دراسة وتقييم الوضع الحالي من حيث كفاءة وفعالية البنية التحتية الإنشائية والمباني للمجلس ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومخرجات الدراسة.
- **المشروع (13):** تطوير وتحديث وإدامة البنية التحتية التكنولوجية في المجلس القضائي.

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: النيابة العامة

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء النيابة العامة.

- عدد الدعاوى التحقيقية التي انتهت بمنع المحاكمة/الإسقاط/وقف الملاحقة/حفظ الأوراق.
- عدد القضايا المنقّدة.
- المبالغ المحصّلة من قبل النيابة الضريبية والنيابة الجمركية.
- المبالغ المحصّلة من قبل النيابة العامة النظامية في جرائم غسل الأموال والفساد.
- عدد الأشخاص الذين تم توقيفهم وصدر بحقهم حكم بالبراءة أو عدم المسؤولية.
- مدى نجاعة الطعون/نسبة الأحكام القضائية التي تم فسخها أو نقضها بناءً على طعن النيابة العامة.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)

الهدف الفرعي: تحديث وتطوير النيابة العامة والأجهزة المساندة لها.

- عدد الإجراءات المبسّطة.
- عدد المحاكمات عن بُعد.
- نسبة الإجراءات المؤتمتة.
- فعالية الربط الإلكتروني.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** تطوير إجراءات النيابة العامة والأدلة الإرشادية الخاصة بتلك الإجراءات بما في ذلك:
 - تطوير إدارة سير الدعوى الجنائية، بما يحقق العدالة والكفاءة في إجراءات التحقيق، والاثهام، والمحاكمة (وما يتبع لإجراءات المحاكمة من مرافعة، ومشاهدة، وطعون).
 - إجراءات الضابطة العدلية والادعاء العام والنيابة العامة.
 - تعزيز دور النيابة العامة في التحقيق مع الأحداث والفئات المستضعفة.
 - تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لرئيس النيابة العامة والنائب العام.
- **المشروع (2):** التوسّع في استخدام التكنولوجيا في إجراءات التحقيق، ومقابلة النزلاء، والربط الإلكتروني مع الشركاء، وذلك ضمن برنامج متكامل لاستخدام التكنولوجيا والربط الإلكتروني على مستوى قطاع العدالة ككل.
- **المشروع (3):** تطوير نظام لإدارة العلاقة بين النيابة العامة والشركاء المحليين والدوليين.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير كوادر النيابة العامة بهدف رفع مستويات الأداء.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة إشغال الهياكل التنظيمية. • نسبة مطابقة الأوصاف الوظيفية. • نسبة تطبيق المسارات الوظيفية. • نسبة الاحتفاظ (الدوران الوظيفي). • معدّل رضا النوّاب العاميين والمدّعين العامين ونوّابهم.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير أوصاف وظيفية للنوّاب العاميين والمدّعين العامين بحيث تتضمن وضع معايير لاستقطاب الكفاءات للعمل في النيابة العامة ودوائر الادعاء العام. • المشروع (2): تنمية وتطوير القدرات المعرفية ومهارات أعضاء النيابة العامة والضابطة العدلية. • المشروع (3): تطوير المسارات الوظيفية لتعزيز التخصص والاستفادة من الخبرات المتراكمة. • المشروع (4): دراسة عبء العمل الواقع على كاهل كل من النوّاب العاميين والمدّعين العامين، من أجل تخصيص العدد الكافي لأداء المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية.

الهدف الفرعي: تطوير البنية التحتية والأنظمة المؤسسية وأتمتتها لرفع مستوى أداها.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة القرارات المتخذة بناءً على بيانات النظام الإحصائي/ نسبة الثقة ببيانات وتقارير النظام الإحصائي. • معدّل رضا الموارد البشرية عن البنية التحتية. • معدّل رضا متلقّي الخدمة عن البنية التحتية. • نسبة تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية المتعلقة بالنيابة العامة.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير نظام إحصائي لبيانات ودراسات النيابة العامة ضمن خطة تطوير "نظام ميزان" الإلكتروني. • المشروع (2): تفعيل المساءلة والرقابة والتفتيش على أعمال النيابة العامة، من خلال تطوير الشاشات والصلاحيات على "نظام ميزان" الإلكتروني. • المشروع (3): تطوير البنية التحتية والمقرّات الخاصة بالنيابة العامة ورفدها بالتجهيزات اللازمة. • المشروع (4): المراجعة السنوية لاستراتيجية النيابة العامة.

الهدف الفرعي: تطوير النيابة العامة الضريبية والنيابة العامة الجمركية للحفاظ على المال العام ومقدّرات الدولة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- مقدار الأموال المحصّلة بواسطة النيابة العامة الضريبية.
- مقدار الأموال المحصّلة بواسطة النيابة العامة الجمركية.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير إجراءات العمل الإدارية (أدلة إرشادية) في النيابة العامة الضريبية والنيابة العامة الجمركية.
- **المشروع (2):** تطوير الكوادر والموارد البشرية الإدارية في النيابة العامة الضريبية والنيابة العامة الجمركية.
- **المشروع (3):** تطوير الكوادر والموارد البشرية القضائية في النيابة العامة الضريبية والنيابة العامة الجمركية.

الهدف الفرعي: تطوير العمل في قضايا غسل الأموال.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- عدد القضايا التي تمّ فيها التحقيق المالي.
- عدد القضايا التي تمّت فيها الإدانة من مجموع القضايا المُحالة.
- عدد القضايا التي تمّ فيها الحجز.
- عدد القضايا التي تمّت فيها المصادرة.
- عدد القضايا التي تمّ فيها استرداد الأموال.
- عدد القضايا التي تمّ فيها تقديم طلبات التعاون الدولي.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير إجراءات الملاحقة القانونية في قضايا غسل الأموال وإعداد دليل إرشادي.
- **المشروع (2):** تدريب القضاة والمدّعين العامين وإشراكهم في زيارات استطلاعية على قضايا غسل الأموال والتحقيق المالي الموازي.
- **المشروع (3):** أتمتة الإجراءات والتدريب عليها.

الهدف الفرعي: تطوير عمليات إدارة الأموال والأصول المحجوز عليها والمصادرة.

• إنشاء مكتب لإدارة الأموال والأصول المحجوز عليها والمصادرة. • نسبة الشكاوى على عمليات إدارة الأموال والأصول المحجوزة والمصادرة. • معدّل رضا متلقّي خدمات إدارة الأموال والأصول المحجوزة والمصادرة.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): إصدار نظام لإنشاء مكتب لإدارة الأموال والأصول المحجوز عليها والمصادرة. • المشروع (2): تطوير الهيكل التنظيمي الخاص بهذا المكتب، ووصف المهام، وتوفير الكوادر البشرية اللازمة للقيام بتلك المهام، وتأهيل الكوادر وتدريبها. • المشروع (3): تطوير إجراءات العمل الخاصة بهذا المكتب وأتمتتها والتدريب عليها.	المشاريع

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: التفتيش القضائي

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية التفتيش القضائي.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none">• التحسّن المتحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم المحاكم.• التحسّن المتحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم القضاة.• معدّل رضا القضاة عن التفتيش القضائي.• نسبة الاعتراضات على نتائج التفتيش القضائي.• نسبة التزام القضاة بالتشريعات (القوانين، والأنظمة، والتعليمات، ومدوّنة السلوك القضائي).• نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدوّر) للقضايا.• معدّل أمد التقاضي.• جودة الأحكام الصادرة/ نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز.• معدّل ثقة الجمهور في المنظومة القضائية.• تصنيف الأردن على مؤشر العدالة/ مؤشر سيادة القانون. | مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) |
|--|--|

الهدف الفرعي: تطوير التشريعات النازمة (نظام التفتيش القضائي).

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none">• التحسّن المُحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم المحاكم.• التحسّن المُحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم القضاة.• معدّل رضا القضاة والمعنيين عن التفتيش القضائي.• نسبة الاعتراضات على نتائج التفتيش القضائي. | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
| <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): مراجعة وتطوير نظام التفتيش القضائي مثل تطوير صلاحيات تقييم أداء المفتشين وغيرها من الجوانب.• المشروع (2): تطوير التعليمات المنبثقة عن نظام التفتيش القضائي وتعديلاته مثل "تعليمات ومعايير تقييم أداء المفتشين". | المشاريع |

الهدف الفرعي: تطوير وإدارة الموارد البشرية في التفتيش القضائي.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- عدد الزيارات التفتيشية المنفّذة فعلياً مقارنة بخطة التفتيش المعتمدة.
- التحسّن المُحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم المحاكم.
- التحسّن المُحقّق في جودة عمليات وتقارير تقييم القضاة.
- معدّل رضا القضاة والمعنيين عن التفتيش القضائي.
- نسبة الاعتراضات على نتائج التفتيش القضائي.
- معدّل التحسّن في نتائج التقييم الموضوعي للمفتشين.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير أسس اختيار وتعيين المفتشين القضائيين مثل التخصص.
- **المشروع (2):** تطوير وتنفيذ برامج ودورات تأهيلية متكاملة للمفتشين القضائيين مبنية على أساس تحديد الاحتياجات التدريبية على ان تتضمن هذه البرامج التدريب على الممارسات الفضلى والاطلاع على التجارب المميّزة في هذا المجال من أجل رفع كفاءة وفعالية الأداء.
- **المشروع (3):** تطوير مسارات وظيفية متكاملة للمفتشين القضائيين، بما في ذلك الاختصاصات والدرجات.
- **المشروع (4):** دراسة عبء العمل الوظيفي الواقع على كاهل التفتيش القضائي، من أجل توفير الاحتياجات والموارد الكافية من حيث:
 - المفتشون من ذوي الكفاءة والأداء المميز.
 - الكوادر البشرية الإدارية الداعمة ذات الكفاءة.
 - البنية التحتية التقنية واللوجستية مثل أجهزة الكمبيوتر، والسيارات، وغيرها من الاحتياجات.
- **المشروع (5):** مراجعة وتطوير الأوصاف الوظيفية الخاصة بالمفتشين والكوادر العاملة في جهاز التفتيش القضائي

الهدف الفرعي: تطوير الهيكل التنظيمي للتفتيش القضائي والعمليات وإجراءات العمل وأتمتتها.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- عدد الزيارات التفتيشية المنفّذة فعلياً مقارنة بخطة التفتيش المعتمدة.
- نسبة المفتشين القضائيين إلى العدد الإجمالي للقضاة.
- عدد المخالفات لمدوّنات السلوك القضائي.
- معدّلات نتائج تقييم المحاكم.
- معدّلات نتائج تقييم القضاة.
- نسبة الالتزام بمدوّنة السلوك الوظيفي.
- معدّل التحسّن في نتائج التقييم الموضوعي للمفتشين.

- **المشروع (1):** إعادة هيكلة التفتيش القضائي بما في ذلك:
 - تحديد الصفة المؤسسية.
 - تحديد الاختصاصات.
 - التقسيمات الإدارية.
- **المشروع (2):** تطوير وأتمتة عمليات وإجراءات وتعليمات التفتيش القضائي على أعمال المحاكم والقضاة والنيابة العامة وأعضائها وإعداد الأدلة الإرشادية ذات العلاقة بحيث تتضمن على سبيل المثال:
 - معايير موحدة للتفتيش على المحاكم (كاتب العدل، والادعاء العام، وقلم الاستئناف وغيرها).
 - عمليات تقييم أداء المحاكم ورؤساء المحاكم وغيرها.
 - نظام تفتيش إلكتروني يتضمن الإبلاغ بالمهام، وجدول ومواعيد التفتيش وغيرها من الجوانب؛ بحيث يوفر هذا النظام الربط الإلكتروني من أجل استخراج البيانات اللازمة لأداء عمليات التفتيش بكفاءة وفعالية.
 - معايير وعناصر التقييم (مثل اختيار العيّات، وعدد القضايا للتقييم، وأعداد المفتشين) بما يساهم في تعزيز دور التفتيش القضائي في ضمان الالتزام بقيم القضاء وتقاليد وقواعد السلوك القضائي.
- **المشروع (3):** تطوير وتفعيل نظام للتحليل الإحصائي ضمن المشروع المتكامل لتطوير "نظام ميزان" الإلكتروني من أجل الاستفادة من البيانات ومخرجات التفتيش القضائي في تطوير عمليات التقاضي، وأداء القضاة، والأداء المؤسسي للمحاكم.
- **المشروع (4):** تطوير عمليات وأنظمة خاصة بالمتابعة، والتقييم، والمساءلة، وضبط جودة التفتيش القضائي وذلك ضمن إطار النظام الشمولي للمتابعة والتقييم الخاص بالسلطة القضائية ككل، ومن جملة ذلك على سبيل المثال:
 - تقييم فعالية وكفاءة عمليات التفتيش القضائي.
 - تقييم أداء المفتشين القضائيين.
 - المؤشرات والمقاييس ذات العلاقة، ومن ضمنها النسب المقبولة لأعداد المفتشين القضائيين إلى مجمل أعداد القضاة والقضايا المنظورة.

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: المعهد القضائي

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية المعهد القضائي.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • درجة التحسّن في تقارير التفتيش السنوية للمتدربين. • معدّل رضا متلقّي خدمات المعهد القضائي. • درجة التحسّن في تقارير تقييم المعهد للمدربين. • معدّل رضا موظفي المعهد القضائي. • جودة الأحكام/نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز. | مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) |
|--|--|

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل الإمكانيات والموارد التقنية في المعهد القضائي والتوظيف الأمثل لها.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • نسبة الزيادة في عدد مستخدمي المنصة التعليمية. • معدّل رضا مستخدمي المنصة التعليمية. • عدد المؤتمرات المنعقدة من خارج المعهد، وعدد الاتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص. • معدّل رضا مستخدمي القاعات التدريبية عن البنية التحتية والتقنية. • فعالية الاستوديوهات التي تمّ إنشاؤها (عدد الاستوديوهات، وعدد المواد التدريبية التي تمّ تسجيلها داخل هذه الاستوديوهات). | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
|--|--|

- | | |
|---|-----------------|
| <ul style="list-style-type: none"> • المشروع (1): تطوير المنصة التعليمية الإلكترونية، بما يتيح إمكانية الوصول إليها واستخدامها من خارج نطاق المعهد والمحاكم. • المشروع (2): تعديل وتطوير تعليمات استخدام القاعات التدريبية والمختبرات لغايات التوظيف الأمثل لها. • المشروع (3): وضع خطة تسويقية من أجل استغلال مرافق المعهد في عقد المؤتمرات والنشاطات المختلفة. • المشروع (4): تطوير البنية التحتية الإنشائية والتقنية لقاعات ومرافق المعهد بما في ذلك أنظمة الصوت، والجدران العازلة، والأرضيات وغيرها من الاحتياجات. • المشروع (5): إنشاء استوديوهات معزولة لتسجيل المواد والمحاضرات التدريبية وعرضها عبر المنصة التعليمية. | المشاريع |
|---|-----------------|

الهدف الفرعي: تطوير وتأهيل وبناء قدرات الكوادر الإدارية والفنية للمعهد القضائي.

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • نسبة تنفيذ الخطة التدريبية. • معدّل العائد من التدريب/أثر التدريب. | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
|---|--|

المشاريع	• المشروع (1): تطوير دليل إجرائي خاص بالتدريب الداخلي من أجل بناء قدرات موظفي المعهد. • المشروع (2): تطوير خطة للتدريب مرتبطة بالمسارين المهني والوظيفي مبنية على تحديد متكامل للاحتياجات التدريبية، بحيث تشتمل على مواضيع مثل تنظيم الدورات واستخدام التقنيات والأدوات والبنيتين التحتية والتقنية المتاحتين في المعهد القضائي. • المشروع (3): تنفيذ الخطة التدريبية على امتداد سنوات الخطة.
الهدف الفرعي: تطوير منظومة التدريب المقدم من قبل المعهد القضائي.	
مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• معدّل رضا المتدربين/متلقّي الخدمة عن التدريب المقدم (المدرّبين، المادة التدريبية) • فعالية النظام الإلكتروني الموحد (عدد المتدربين المسجلين من خلال النظام، وعدد الدورات التي يتمّ تنسيقها من خلال النظام، وتقييم المستخدمين للنظام).
المشاريع	• المشروع (1): تطوير دليل إجرائي موحد للتدريب. • المشروع (2): تطوير وتبني منظومة متكاملة من البرامج التدريبية الموحدة تتضمن حقائب تدريبية ومناهج موجهة حسب النوع الاجتماعي والتخصص وغيرها من الجوانب. • المشروع (3): تطوير نظام إلكتروني موحد لإدارة وتنظيم عمليات التدريب مع المجلس القضائي.
الهدف الفرعي: تطوير المنظومة التدريسية في المعهد (الدبلوم).	
مؤشر الأداء للهدف الفرعي	• معدّل رضا الطلاب عن المدرسين وعن البرامج التدريبية.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير وتبني منظومة متكاملة من البرامج التدريبية الموحدة لبرنامج الدبلوم تتضمن حقائب تدريبية ومناهج تشمل المحاكمات الصورية ومختلف الجوانب العملية.
الهدف الفرعي: تعزيز المعهد بالموارد البشرية المؤهلة ذات الكفاءة.	
مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة إشغال الهياكل التنظيمية. • نسبة مطابقة مهام الموظفين للأوصاف الوظيفية. • نسبة تطبيق المسارات الوظيفية. • معدّل رضا موظفي المعهد.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير أوصاف وظيفية لموظفي المعهد القضائي تتضمن وضع معايير لاستقطاب الكفاءات للعمل في المعهد.
- **المشروع (2):** تقييم احتياجات المعهد من الموارد البشرية المؤهلة.
- **المشروع (3):** استقطاب الموارد البشرية المؤهلة فنياً وإدارياً (مختصين في مجالات الدعم الفني، والصوتيات، والاتصال، والإعلام وغيرها).
- **المشروع (4):** تطوير وتطبيق دراسات عبء العمل من أجل تخصيص العدد الكافي من الموظفين الإداريين والفنيين لأداء المهام بكفاءة وفعالية.
- **المشروع (5):** تطوير وتفعيل مسارات وظيفية للعاملين في المعهد، بحيث يتم الاحتفاظ بكوادر المعهد وتعظيم الاستفادة من خبراتهم التراكمية.

الهدف الفرعي: تطوير إجراءات العمل والخدمات المقدمة في المعهد القضائي.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الأنظمة المُفعّلة.
- معدّلات رضا متلقّي الخدمة عن التدريب، والمدربين، وإجراءات حجز القاعات وسائر الجوانب المتعلقة بتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.
- معدّل الرضا عن إجراءات مسابقة القبول للدراسة في المعهد القضائي.
- نسبة العمليات المؤتمتة.
- نسبة تفعيل برنامج التطوّع (عدد المتطوعين).

المشاريع

- **المشروع (1):** تفعيل الأنظمة الموجودة غير المُفعّلة.
- **المشروع (2):** تطوير عمليات التدريب المستمر.
- **المشروع (3):** تطوير عمليات التدريب الإعدادي (الدبلوم).
- **المشروع (4):** تطوير عمليات مسابقة القبول (تقديم الطلبات، التقييم، القبول، إجراء المسابقة، تقييم الامتحانات وغيرها).
- **المشروع (5):** أتمتة ومتابعة برنامج التطوّع.
- **المشروع (6):** عمليات تقييم المدربين.
- **المشروع (7):** عمليات تقييم المشاركين والمتدربين.
- **المشروع (8):** توثيق إجراءات المعهد ومن ضمنها حجز قاعات المعهد لعقد وتنظيم الفعاليات والبرامج التدريبية وورش العمل المختلفة.

الهدف الفرعي: تطوير وأتمتة الأنظمة المؤسسية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة العمليات والأنظمة المؤسسية المؤتمتة والمفعلة.
- فعالية النظام الإحصائي (نسبة الثقة ببيانات/ تقارير النظام، ونسبة القرارات المتخذة استناداً إلى تقارير النظام).
- فعالية النظام المالي (نسبة المعاملات المُنجزة، ودقة إنجاز المعاملات، وزمن إنجاز المعاملات).
- فعالية نظام الموارد البشرية (نسبة المعاملات المُنجزة، ودقة إنجاز المعاملات، وزمن إنجاز المعاملات).
- فعالية نظام المراسلات (نسبة المعاملات المُنجزة، ودقة إنجاز المعاملات، وزمن إنجاز المعاملات).
- فعالية نظام اللوازم (نسبة المعاملات المُنجزة، ودقة إنجاز المعاملات، وزمن إنجاز المعاملات).

المشاريع

- **المشروع (1):** إنشاء نظام إحصائي خاص بالدراسات المتعلقة بالتدريب لغايات صنع القرار
- **المشروع (2):** تطوير وأتمتة النظام المالي.
- **المشروع (3):** تطوير وأتمتة نظام الموارد البشرية.
- **المشروع (4):** تطوير نظام المراسلات الداخلية بين المديريات والوحدات التنظيمية.
- **المشروع (5):** تطوير نظام اللوازم.

الهدف الفرعي: تطوير أداء المعهد القضائي بما ينسجم مع المعايير الدولية للاعتماد.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- الحصول على الاعتمادية الدولية.
- نسبة حالات عدم المطابقة الرئيسية في تقارير تدقيق الجهة المانحة.

المشاريع

- **المشروع (1):** التقييم والتطوير وفقاً لمعايير الاعتمادية لجهة مثل الشبكة الأوروبية العربية، والمعهد الوطني للقضاة في الولايات المتحدة الأميركية.
- **المشروع (2):** الاعتمادية.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل نظام لإدارة الشراكات الاستراتيجية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد مذكرات التفاهم المُبرمة • نسبة المذكرات المُفعّلة • معدّل رضا الشركاء. • معدّل تقييم الشراكات.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير عمليات لإدارة الشراكات المحلية والدولية. • المشروع (2): تفعيل عمليات إدارة الشراكات بما في ذلك مذكرات التفاهم المحلية مع كليات الحقوق، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ومذكرات التفاهم الإقليمية والدولية وغيرها.

الهدف الفرعي: تحسين الانطباع عن المعهد القضائي ورفع ثقة الجمهور في أدائه المؤسسي.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• معدّل انطباعات المعنيين والمستفيدين عن خدمات المعهد. • معدّل رضا المعنيين (الشركاء والمستفيدين) عن وسائل وآليات الاتصال والتواصل.
المشاريع	• المشروع (1): تقييم خطة الاتصال الحالية. • المشروع (2): تطوير استراتيجية اتصال خاصة بالمعهد تكون قادرة على تغطية جانب التوعية والإعلام. • المشروع (3): تعزيز وتطوير قدرات العاملين في وحدة الاتصال وتحسين الأنظمة والإجراءات.

الهدف الفرعي: تطوير نظام وتعليمات المعهد القضائي بحيث تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمعهد.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي	• نسبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
المشاريع	• المشروع (1): إجراء دراسة لتقييم نظام المعهد القضائي والتعليمات في التطبيق العملي وتقديم مقترحات لتعديل النظام والتعليمات.

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: المحاكم

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء المحاكم.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)

- نسبة الفصل إلى المجموع الكلي (الوارد والمُدَوَّر) للقضايا.
- معدّل مدة التقاضي في القضايا.
- معدّل عبء القاضي.
- معدّل رضا متلقّي الخدمة.
- معدّل رضا الموارد البشرية (قُضاة، وموظفين).
- جودة الأحكام الصادرة في القضايا/ نسبة القضايا المفسوخة في الاستئناف والمنقوضة في التمييز.
- تصنيف الأردن على مؤشر سيادة القانون.

الهدف الفرعي: تطوير إدارة الموارد البشرية والبنية التنظيمية للمحاكم.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- معدّل عبء القاضي.
- عدد التخصصات الجديدة.
- نسبة القُضاة المتخصّصين.
- نسبة تنفيذ خطة الإحلال الوظيفي/ نسبة تعيينات الشواغر القيادية ضمن خطة الإحلال الوظيفي.
- معدّل رضا القُضاة والكوادر المساندة.

المشاريع

- **المشروع (1):** دراسة عبء العمل الواقع على كاهل موظفي المحاكم وإعادة توزيع الموارد البشرية الإدارية بين المحاكم.
- **المشروع (2):** دراسة عبء العمل الواقع على كاهل قُضاة المحاكم حسب الاختصاصات وإعادة توزيع القُضاة بين المحاكم والاختصاصات.
- **المشروع (3):** تطوير التأهيل الأساسي والتدريب المستمر للقُضاة وأعضاء النيابة العامة والنيابة العامة الإدارية على مختلف تخصصات العدالة، وفقاً للاحتياجات التدريبية مع التركيز على مبدأ تخصّص القُضاة وتوسيع نطاقه، والارتقاء بجودة الأحكام الصادرة، من خلال التدريب على إعداد وصياغة الأحكام.

المشاريع

- **المشروع (4):** تطوير وتفعيل الأوصاف الوظيفية للقضاة وأعضاء النيابة العامة في مختلف تخصصات العدالة.
- **المشروع (5):** تطوير وتفعيل أسس ومعايير اختيار وتأهيل الوظائف الإدارية في المحاكم، بما في ذلك رؤساء المحاكم بهدف إعداد قيادات إدارية مثل (المهارات القيادية، والاختصاص القضائي، وغيرها).
- **المشروع (6):** تطوير الهيكل التنظيمي للمحاكم من أجل رفع كفاءة وفعالية الأداء، بما في ذلك تفعيل أدوار ومهام المديرين الإداريين للمحاكم، وإنشاء وحدات للتطوير المؤسسي في المحاكم لتكون بمثابة الأذرع التنفيذية لوحدة التطوير المؤسسي المركزية، وتحديد الأطر التنظيمية بين الإدارات المختلفة والمستويات الوظيفية.
- **المشروع (7):** تطوير المسارات الوظيفية للقضاة كتلك الخاصة بقضاة القضاء الإداري، والتجاري، والأحداث، والنيابة العامة وغيرهم من القضاة.
- **المشروع (8):** تطوير وتفعيل قدرات القضاة العاملين في المكاتب الفنية.
- **المشروع (9):** تفعيل وتطوير قدرات الموظفين العاملين في المكاتب الفنية.

الهدف الفرعي: تطوير البنية التحتية للمحاكم.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- معدل رضا متلقي الخدمة عن البنية التحتية للمحاكم.
- معدل رضا الكوادر البشرية عن البنية التحتية للمحاكم.
- نسبة المباني المؤهلة.
- نسبة تنفيذ توصيات دراسة إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم.

المشاريع

- **المشروع (1):** إعادة تأهيل مباني المحاكم وبنيتها التحتية بما يتلاءم مع طبيعة العمل والاختصاصات والخدمات المقدمة مثل الغرفة الاقتصادية، وغرفة الطفل، ومحاكم الأحداث وغيرها.
- **المشروع (2):** إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم مع التركيز على إمكانية دمجها وإعادة توزيع قضااتها وموظفيها.

الهدف الفرعي: تطوير البنية التكنولوجية لخدمة التقاضي والارتقاء بخدمات مرفق العدالة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الأنظمة الإلكترونية المطوّرة والمُحدّثة.
- نسبة الوثائق المؤرشفة.
- نسبة صحة استرجاع الوثائق المؤرشفة.
- نسبة دقة أرشفة الوثائق.
- معدّل زمن أرشفة الوثائق.
- فعالية "نظام ميزان" الإلكتروني (دقة المعلومات، وعدد القرارات المتخذة بناءً على معلومات وتقارير النظام، وغيرها).
- نسبة المُحاكمات عن بُعد.
- عدد مستخدمي المكتبات الإلكترونية.
- فعالية الربط الإلكتروني.
- نسبة الخدمات المؤتمتة.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير "نظام ميزان" الإلكتروني بحيث يتضمن قاعدة بيانات متكاملة ومصنّفة تشمل جميع المعلومات والتقارير الإحصائية الخاصة بمؤسسات قطاع العدالة كافة للاستناد إليها في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى تطوير عملية تسجيل الدعاوى بحيث تتضمن إجراءات لضبط الجودة، وضمان دقة البيانات، وتحويل القضايا للجهة المعنية المختصة كالغرفة الاقتصادية على سبيل المثال، وغيرها من الجوانب المتعلقة بالتسجيل.
- **المشروع (2):** تطوير نظام الأرشفة الإلكترونية بما في ذلك تصنيف الوثائق، وإجراءات الأرشفة، وتدريب الموظفين المعنيين، وآلية استرجاع الوثائق وغيرها من الجوانب المتعلقة بالأرشفة.
- **المشروع (3):** تطوير نظام الخبرة بحيث يشمل:
 - تطوير معايير اختيار الخبراء.
 - تطوير معايير تقييم الخبراء بالاعتماد على معايير مثل جودة الخدمات المقدمة، وسرعة تقديم الخدمة، ومدى التجاوب، ومستوى التعاون، ومعدّل رضا متلقّي الخدمة (القاضي).
 - زيادة وتوسيع التصنيفات المشمولة في نظام الخبرة.
- **المشروع (4):** استخدام التكنولوجيا الحديثة والربط الإلكتروني لتسريع الإجراءات مثل تسجيل الدعوى، وسماع الشهود، وإجراء المحاكمات عن بُعد، والربط الإلكتروني، وسماع الشهود عن بُعد، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف الذكية، وخطة التحوّل الإلكتروني، ودراسة واقع البنية التحتية واحتياجاتها، والأرشفة.
- **المشروع (5):** إنشاء وتفعيل مكتبة إلكترونية عامة ومتخصّصة في المحاكم.
- **المشروع (6):** أتمتة العمليات والإجراءات والخدمات.

الهدف الفرعي: تطوير العمليات والإجراءات والخدمات في المحاكم.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد الاجراءات المبسطة. • نسبة الخدمات المؤتمتة. • نسبة تقارير الخبراء المعتمدة. • جودة سجلات المحكمة.
المشاريع	• المشروع (1): إعادة هندسة الإجراءات (إجراءات التقاضي والإجراءات الإدارية) بهدف تبسيطها، وتسريعها، وإعداد الأدلة الإجرائية (أو الإرشادية) الخاصة بها. • المشروع (2): زيادة عدد ساعات تقديم الخدمة من خلال تمديد ساعات العمل الرسمي في المحاكم، وزيادة أعداد المراكز التي تقدّم خدماتها لأوقات أطول. • المشروع (3): تطوير وتنظيم مهنة الخبراء أمام المحاكم بما يعزّز قيم الشفافية والنزاهة.

المحور الرئيسي: تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية

المحور الفرعي: وزارة العدل

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية أداء وزارة العدل.

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none">• التحسّن المتحقق في نتائج تقييم الأداء الذاتي والتقييمات الخارجية مثل تقييم جائزة الملك عبد الله الثاني.• معدّل نتائج تقييم موظفي الوزارة.• معدّل رضا موظفي وزارة العدل.• معدّل رضا متلقّي الخدمة.• معدّل رضا الشركاء. | مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) |
|---|--|

الهدف الفرعي: تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في وزارة العدل.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none">• نسبة إشغال الهياكل التنظيمية.• نسبة مطابقة الأوصاف الوظيفية.• نسبة تطبيق المسارات الوظيفية.• نسبة الاحتفاظ (الدوران الوظيفي).• نسبة تنفيذ خطة الإحلال الوظيفي/نسبة تعيينات الشواغر القيادية ضمن خطة الإحلال الوظيفي.• معدّل الرضا الوظيفي.• معدّل رضا الموارد البشرية عن التدريب.• الأثر العائد من التدريب. | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
|--|--|

- | | |
|--|-----------------|
| <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): تطوير وتنفيذ برامج متكاملة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية في الوزارة، والكوادر العاملة في المحاكم، وذلك ضمن إجراءات شاملة للتدريب المبني على الاحتياجات والمرتبطة بنتائج قياس الأثر.• المشروع (2): تطوير وتنفيذ مشروع متكامل لهندسة الموارد البشرية يتضمن:<ul style="list-style-type: none">- الأوصاف الوظيفية.- المسارات الوظيفية.• المشروع (3): تطوير وتنفيذ إجراءات التحفيز المرتبطة بنتائج التقييم.• المشروع (4): تطوير وتنفيذ إجراءات التقييم المعتمد على قياس الأداء الدوري.• المشروع (5): إعداد قيادات الصف الثاني، بما في ذلك خطط إحلال وظيفي تتضمن تحديد المرشّحين المحتملين، وتأهيلهم، وتفويضهم بالصلاحيات.• المشروع (6): تدريب ورفع قدرات قيادات الوزارة. | المشاريع |
|--|-----------------|

الهدف الفرعي: تطوير ورفع كفاءة وفاعلية إدارة قضايا الدولة

- التحسّن المتحقق في نتائج تقييم الأداء الذاتي والتقييمات الخارجية مثل تقييم جائزة الملك عبد الله الثاني.
- معدّل نتائج تقييم موظفي الوزارة.
- معدّل رضا موظفي وزارة العدل.
- معدّل رضا متلقّي الخدمة.
- معدّل رضا الشركاء.
- نسبة القضايا المفصولة لصالح الدولة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** تطوير وتفعيل برامج متكاملة لتدريب وتأهيل وكلاء إدارة قضايا الدولة ضمن إجراءات شاملة للتدريب المبني على الاحتياجات والمرتبطة بنتائج قياس الأثر.
- **المشروع (2):** تطوير وتفعيل الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- **المشروع (3):** تطوير وتفعيل نظام وإجراءات التحفيز لوكلاء إدارة قضايا الدولة.
- **المشروع (4):** تطوير وتفعيل معايير اختيار وتقييم وكلاء إدارة قضايا الدولة.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير ورفع كفاءة وفاعلية دائرة إشهار الذمة المالية.

- عدد وأسماء الذين أشهروا ذمتهم المالية/ قاموا بتجديدها.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي

- **المشروع (1):** تطوير سجل إلكتروني خاص بإشهار الذمة.
- **المشروع (2):** تطوير وتفعيل قاعدة بيانات متكاملة تضم المعلومات الواردة في إقرارات إشهار الذمة وذلك ضمن مشروع تطوير برنامج ميزان.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير وتحديث العمليات والإجراءات والأنظمة والمباني في الوزارة.

- نسبة الالتزام بتنفيذ المشاريع والمبادرات.
- عدد مذكرات التفاهم الموقّعة.
- نسبة مذكرات التفاهم المُفعّلة.
- عدد الإجراءات المؤتمّة.
- معدّل رضا المعنيين عن وسائل الاتصال.
- أعداد الشكاوى/ معدّل إغلاق الشكاوى.
- نسبة الالتزام بالموازنة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** نظام متكامل للمتابعة والتقييم يتضمن آليات واضحة ومؤشرات أداء ذكية ويتكامل مع النظام على مستوى القطاع.
- **المشروع (2):** نظام لإدارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف ووضع خطط للتعامل مع هذه المخاطر وإدارتها.
- **المشروع (3):** تطوير ومراجعة الهيكل التنظيمي لوزارة العدل والمحاكم، بحيث يشمل ذلك تحديد الأدوار والاختصاصات والمسؤوليات، والارتباطات الهيكلية، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يكفل كفاءة وفعالية الأداء.
- **المشروع (4):** تطوير آليات مؤسسية لإدارة العلاقة مع الشركاء الداخليين والخارجيين بما يضمن تحقيق الأهداف المشتركة.
- **المشروع (5):** مراجعة وتطوير نظام متكامل لإدارة العمليات يتضمن تطوير وتحسين العمليات والإجراءات والخدمات المقدمة وأتمتة اللازم منها، بما يساهم في رفع مستويات الأداء.
- **المشروع (6):** مراجعة وتطوير آليات تطوير التشريعات (قوانين، وأنظمة، وتعليمات) بحيث تتضمن هذه الآليات التشاور.
- **المشروع (7):** تطوير وتفعيل نظام لإدارة الموارد التكنولوجية بما يكفل الإدارة الفعالة والتوظيف الأمثل لتلك الموارد.
- **المشروع (8):** تطوير وتفعيل نظام لإدارة الموارد المادية واللوازم بما يضمن التوظيف الأمثل لتلك الموارد.
- **المشروع (9):** تطوير نظام متكامل لإدارة المعرفة يتضمن الاستفادة من المعارف ومُخرجات الدراسات وتقارير المتابعة والتقييم في عمليات التحسين واتخاذ القرار.
- **المشروع (10):** تطوير وتفعيل منهج سليم ومتكامل لإدارة التغيير بما يكفل كفاءة وفعالية عمليات التطوير والتحسين المنفذة.
- **المشروع (11):** تفعيل إدارة الاتصال الداخلي والخارجي في الوزارة واستخدام البيانات والإحصاءات في تعزيز ثقة الجمهور بسيادة القانون.
- **المشروع (12):** دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية مباني الوزارة وبنيتها التحتية.
- **المشروع (13):** وضع خطة لتنفيذ مخرجات وتوصيات دراسة تقييم مباني الوزارة وبنيتها التحتية.
- **المشروع (14):** دراسة عبء العمل لإعادة توزيع الموارد البشرية.
- **المشروع (15):** دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية البنية التحتية الإنشائية والمباني للوزارة ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومخرجات الدراسة.



استراتيجية قطاع العدالة

2026 - 2022

تعزير الوصول إلى العدالة

المحور الرئيسي: تعزيز الوصول الى العدالة

المحور الفرعي: المساعدة القانونية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية المساعدة القانونية.

- | | |
|---|---|
| مؤشرات الأداء
الاستراتيجية
(النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• معدّل رضا المستفيدين من المساعدة القانونية.• عدد الطلبات الحاصلة على المساعدة القانونية.• معدّل رضا متلقّي الخدمة عن جودة التمثيل القانوني. |
|---|---|

الهدف الفرعي: تطوير التشريعات النازمة للمساعدة القانونية.

- | | |
|---|--|
| مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• نسبة ما هو مفعّل من القوانين/التشريعات ذات العلاقة بالمساعدة القانونية.• نسبة ما هو مُعدّ من مسودات قوانين/تشريعات ذات علاقة بالمساعدة القانونية. |
|---|--|

- | | |
|----------|---|
| المشاريع | <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): دراسة تقييمية لواقع تطبيق المساعدة القانونية في المحاكم والتحديات التي تواجهها.• المشروع (2): دراسة مسحية لواقع المساعدة القانونية.• المشروع (3): مراجعة قانون أصول المحاكمات الجزائية لتعديل المادتين (63) و(208) في ضوء مخرجات الدراسة أعلاه.• المشروع (4): مراجعة وتطوير نظام المساعدة القانونية، بما يكفل مواكبة آخر التطورات في هذا المجال، والتحسينات اللازم إدخالها في ضوء مخرجات الدراسة أعلاه. |
|----------|---|

الهدف الفرعي: تفعيل المساعدة القانونية الاختيارية والوجوبية في المحاكم.

- | | |
|---|--|
| مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• عدد حالات عدم المطابقة في تنفيذ إجراءات المساعدة القانونية.• معدّل رضا المستفيدين من المساعدة القانونية عن التمثيل القانوني.• نسبة الزيادة في أعداد طلبات الحصول على المساعدة القانونية. |
|---|--|

- | | |
|----------|---|
| المشاريع | <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): اعتماد آلية عمل وإجراءات المساعدة القانونية الاختيارية والوجوبية.• المشروع (2): تطوير آلية لاختيار المحامين المعتمدين لتقديم المساعدة القانونية.• المشروع (3): دليل إرشادي للقضاة.• المشروع (4): تدريب القضاة على موضوع المساعدة القانونية.• المشروع (5): زيادة أعداد المستفيدين من خدمة المساعدة القانونية من خلال صندوق المساعدة القانونية. |
|----------|---|

الهدف الفرعي: دعم وتطوير مديرية المساعدة القانونية في وزارة العدل.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• نسبة إشغال الهيكل التنظيمي. • معدّل رضا الكوادر البشرية في مديرية المساعدة القانونية عن التدريب. • معدّل رضا متلقّي الخدمة عن المساعدة القانونية.
المشاريع	• المشروع (1): رفد وتعزيز مديرية المساعدة القانونية بالكوادر البشرية ذات الكفاءة والمؤهلة ضمن مشروع إعادة الهيكلة والتسكين في وزارة العدل. • المشروع (2): تدريب ضباط الارتباط وموظفي المديرية على التشريعات النازمة للمساعدة القانونية.

الهدف الفرعي: تطوير البنية التحتية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• عدد غرف المساعدة القانونية المُفعّلة. • نسبة الزيادة في أعداد مراجعي/مستخدمي الغرف المستحدثة. • معدّل رضا المعنيين عن البنية التحتية للغرف المستحدثة.
المشاريع	• المشروع (1): إنشاء غرف خاصة للمساعدة القانونية داخل المحاكم ولدى دوائر الادعاء العام.

الهدف الفرعي: تفعيل أدوار الجهات الشريكة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)	• معدّل رضا شركاء المساعدة القانونية. • نسبة الشركاء المُفعّلين/فعالية الربط الإلكتروني. • معدّل تقييم أداء الشركاء.
المشاريع	• المشروع (1): تطوير خطة لإدارة شراكات فعّالة مع المعنيين من نقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وغيرها من الجهات، بحيث تشمل هذه الخطة على تحديد الشركاء، وتوزيع الأدوار، والتوعية، والتدريب، ووسائل التعاون المشتركة لتفعيل المساعدة القانونية.

الهدف الفرعي: التوعية لفئات المجتمع المدني.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الزيادة في عدد طلبات المساعدة القانونية.
- نسبة الزيادة في عدد الطلبات المستحقة للمساعدة القانونية.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير برامج توعية للفئات المعنية ضمن خطة متكاملة للتوعية منبثقة عن الاستراتيجية الشاملة للاتصال.

المحور الرئيسي: تعزيز الوصول الى العدالة.

المحور الفرعي: الاتصال والتوعية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية عمليات الاتصال في القطاع والمؤسسات.

• مستوى الثقة في سيادة القانون واستقلال القضاء. • نسبة المواطنين الذين يعتقدون أنّ القانون يُطبّق بالتساوي. • معدّل رضا الفئات الأكثر عرضة للانتهاك (المرأة، ذوي الإعاقة) عن سهولة الوصول إلى العدالة. • مستوى الثقة بالمحاكم.	مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)
---	--

الهدف الفرعي: تطوير وتبني وتنفيذ استراتيجية شاملة للاتصال والتوعية.

• معدّل رضا متلقّي الخدمة. • معدّل رضا الشركاء عن وسائل الاتصال والتواصل.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): تقييم استراتيجية الاتصال لقطاع العدالة (2017-2021). • المشروع (2): تطوير خطة اتصال متكاملة (داخلية وخارجية) لتحسين الصورة المجتمعية عن قطاع العدالة وتعزيز ثقة المواطن بالقضاء. • المشروع (3): تنفيذ استراتيجية وخطط الاتصال والتوعية الداخلية والخارجية، مع المتابعة والتقييم المستمرين لمستويات التنفيذ وتحقيق الأهداف، بحيث يشمل ذلك تنفيذ عدد من حملات التوعية الموجهة للفئات المستهدفة مثل المجتمع ككل، والقضاة، والكوادر الإدارية الداعمة بحيث تغطي هذه الحملات موضوعات مثل المساعدة القانونية، والوساطة القضائية، وإجراءات المسار السريع للجُنح البسيطة، والعقوبات المجتمعية وغيرها من الموضوعات المستحدثة وتسلط الضوء على جوانب التطوير والتحسين.	المشاريع

المحور الرئيسي: تعزيز الوصول إلى العدالة

المحور الفرعي: العقوبات المجتمعية

الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية العمل بالعقوبات المجتمعية.

- | | |
|---|--|
| <ul style="list-style-type: none">• نسبة القضايا التي تمّ فيها تطبيق العقوبات المجتمعية فعلياً إلى العدد الإجمالي للقضايا التي تنطبق عليها العقوبات المجتمعية.• نسبة العَوْد الجُرْمي في القضايا التي حُكمت بعقوبة مجتمعية.• معدّل رضا المحكومين بالعقوبات المجتمعية عن العقوبات وآليات تنفيذها.• نسبة ثقة المجتمع بفعالية العقوبات المجتمعية. | مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) |
|---|--|

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات النازمة للعقوبات المجتمعية والأدلة الإرشادية الخاصة بها.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none">• نسبة/عدد التشريعات والقوانين المرتبطة بالعقوبات المجتمعية التي تم تحصينها من الثغرات القانونية.• معدّل رضا المعنيين عن التدريب الخاص بالتشريعات والأدلة الإرشادية المعدلة.• عدد البدائل المجتمعية المُستحدثة. | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
| <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): مراجعة شاملة لتطبيق العقوبات المجتمعية في الأردن تتضمن دراسات إحصائية حول الموضوع.• المشروع (2): مراجعة وتطوير التشريعات النازمة للعقوبات المجتمعية في ضوء المراجعة الشاملة أعلاه.• المشروع (3): إعداد أدلة إرشادية تكفل تطبيق التعديلات التشريعية اللازمة وتدريب المعنيين عليها.• المشروع (4): استكمال برامج تدريب القضاة على موضوع العقوبات المجتمعية.• المشروع (5): التوعية بمنظومة العقوبات المجتمعية، بما يكفل تبنّيها وتأييدها وتطبيقها بشكل سليم وذلك ضمن الاستراتيجية الشاملة للاتصال. | المشاريع |

الهدف الفرعي: تطوير ودعم مديرية العقوبات المجتمعية في وزارة العدل.

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none">• معدّل رضا الكوادر في مديرية العقوبات المجتمعية عن الهياكل التنظيمية وتوزيع المهام.• نسبة إشغال الهيكل التنظيمي. | مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) |
|--|--|

• المشروع (1): تطوير وتفعيل الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للمديرية، بما ينسجم مع الاختصاصات وعبء العمل ضمن مشروع إعادة هيكلة الوزارة. • المشروع (2): إعداد أدلة إرشادية لإجراءات العمل. • المشروع (3): التدريب المتخصص للكادر البشري وفقاً للاحتياجات التدريبية.	المشاريع
الهدف الفرعي: تفعيل تطبيق البدائل المنصوص عليها في القانون.	
• فعالية العقوبات المجتمعية المُستحدثة (عدد المستخدمين، رضا المعنّيين وغيرها). • عدد البدائل المُستحدثة. • عدد مذكرات التفاهم الموقّعة مع المؤسسات الشريكة في تنفيذ البدائل. • نسبة الالتزام بتطبيق آليات المراقبة الاجتماعية/ حالات عدم المطابقة/ المخالفات. • نسبة انخفاض حالات التهريب من تنفيذ العقوبات المجتمعية.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): وضع مفهوم توافقي للمراقبة المجتمعية وآلية تطبيقها. • المشروع (2): التوسع في الاتفاقيات مع المؤسسات الشريكة حول الخدمات المجتمعية وبرامج التأهيل لزيادة عدد البدائل المتاحة. • المشروع (3): تفعيل الرقابة الإلكترونية على المعاقبين.	المشاريع
الهدف الفرعي: توعية المجتمع وتحفيزه على تقبل وجود المحكوم وتأديته لبدائل العقوبة.	
• انخفاض حالات التعرض/ الإيذاء للمحكومين بالعقوبات المجتمعية. • نسبة حالات العود الجرمي بسبب عدم تقبل المحكوم بالمجتمع.	مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)
• المشروع (1): تطوير برامج وخطط توعية متكاملة تتضمن مواد وبرامج لنشر الوعي بأهمية العقوبات المجتمعية وفوائدها وآثارها الإيجابية على الفرد، والمجتمع، والدولة مثل إعداد (فيديوهات، مواد ترويجية وإعلانية).	المشاريع



استراتيجية قطاع العدل 2026 - 2022

2026 - 2022

تطوير البنية التحتية

المحور الرئيسي: تطوير البنية التحتية

المحور الفرعي: تطوير البنية التحتية الإنشائية

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية البنية التحتية في قطاع العدالة.

- | | |
|---|--|
| مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• معدّل رضا متلقّي الخدمة / مستخدمي البنية التحتية الإنشائية عن مباني ومرافق قطاع العدالة المختلفة (وزارة العدل، والمحاكم وغيرها).• معدّل رضا الكوادر البشرية (القضاة والموظفين) عن البنية التحتية الإنشائية. |
|---|--|

الهدف الفرعي: تقييم كفاءة وفعالية البنية التحتية الإنشائية لمؤسسات قطاع العدالة ومدى تلبيتها لمتطلبات أصحاب العلاقة.

- | | |
|---|--|
| مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر) | <ul style="list-style-type: none">• نسبة شمول كافة المباني بدراسة واقع البنية التحتية.• نسبة تنفيذ مخرجات وتوصيات الدراسة.• عدد الشكاوى المتعلقة بالمباني والبنية التحتية. |
| المشاريع | <ul style="list-style-type: none">• المشروع (1): دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية المباني والبنية التحتية الإنشائية لدى وزارة العدل، ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومُخرجات الدراسة.• المشروع (2): دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية المباني والبنية التحتية الإنشائية لدى المجلس القضائي، ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومُخرجات الدراسة.• المشروع (3): دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية المباني والبنية التحتية الإنشائية لدى المعهد القضائي، ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومُخرجات الدراسة.• المشروع (4): دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية المباني والبنية التحتية الإنشائية لدى المحاكم، ووضع خطة لتنفيذ توصيات ومُخرجات الدراسة.• المشروع (5): إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم مع التركيز على إمكانية توحيدها ودمجها وفق مقتضى الحال.• المشروع (6): دراسة الاحتياجات من محاكم ودوائر ادعاء عام متخصصة كمحاكم الأحداث على سبيل المثال، واحتياجات هذه المحاكم والدوائر من البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية. |

الهدف الفرعي: بناء/تطوير/إعادة تأهيل البنية التحتية للقضاء (المدني، التجاري، الجزائي، المساعدة القانونية) لتلبية متطلبات أصحاب العلاقة من متلقي الخدمة.

**مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)**

- نسبة تنفيذ مشاريع البنية التحتية المقررة/ عدد المشاريع المنجزة.
- معدّل رضا مستخدمي مباني قصور العدل والمحاكم القائمة والجديدة (متلقي الخدمة، الموارد البشرية) مصنفةً وفقاً للخدمة المقدمة (وساطة قضائية، والغرفة الاقتصادية، والمرافق الخاصة بقضايا الاتجار بالبشر وغيرها).
- عدد الاستوديوهات المنشأة.
- معدّل رضا المستفيدين من البنية التحتية للقاعات التدريبية ومرافق المعهد القضائي.

المشاريع

- **المشروع (1):** مبنى قصر العدل / جرش.
- **المشروع (2):** مبنى محكمة جنايات / عمان.
- **المشروع (3):** إعادة تأهيل مبنى قصر عدل / عمان ليضم مجمّع محاكم البداية الحقوقية.
- **المشروع (4):** إنشاء مبنى محكمة استئناف عمان وتجهيزه.
- **المشروع (5):** مبنى قصر عدل / معان.
- **المشروع (6):** استحداث وإعادة تأهيل مقار لإدارة الوساطة القضائية لدى محاكم البداية كافة.
- **المشروع (7):** تطوير "الغرفة الاقتصادية" وإعادة تأهيل بنيتها التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية.
- **المشروع (8):** إنشاء وتطوير محاكم ودوائر ادعاء عام مختصة بالأحداث في ضوء مخرجات دراسة الاحتياجات، وتجهيزها بالبنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية اللازمة.
- **المشروع (9):** إنشاء غرف خاصة للمساعدة القانونية داخل المحاكم ولدى دوائر الادعاء العام.
- **المشروع (10):** تطوير البنية التحتية لمرافق العدالة ذات العلاقة بقضايا الاتجار بالبشر.
- **المشروع (11):** إنشاء استوديوهات معزولة لتسجيل المواد والمحاضرات التدريبية وعرضها عبر المنصة التعليمية.
- **المشروع (12):** تطوير البنية التحتية الإنشائية والتقنية لقاعات ومرافق المعهد بما في ذلك أنظمة الصوت، والجدران العازلة، والأرضيات وغيرها من الاحتياجات.
- **المشروع (13):** تطوير البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية لمقرّات النيابة العامة.

المحور الرئيسي: تطوير البنية التحتية

المحور الفرعي: البنية التحتية التقنية (التكنولوجيا)

الهدف الاستراتيجي: رفع كفاءة وفعالية البنية التكنولوجية لقطاع العدالة.

- رضا متلقي الخدمة عن الخدمات المقدمة / الإجراءات المؤتمتة.
- رضا الكوادر البشرية عن البنية التحتية التكنولوجية.
- رضا الشركاء عن البنية التحتية / فعالية الربط.
- عدد الاختراقات الأمنية / نسبة معالجة حوادث أمن المعلومات.
- نسبة مساهمة الخدمات الإلكترونية في تبسيط الإجراءات.
- نسبة الثقة في التعامل مع الخدمات الإلكترونية.
- نسبة الإنفاق المخصص من الموازنة لتكنولوجيا وأمن المعلومات.

مؤشرات الأداء
الاستراتيجية
(النتيجة والأثر)

الهدف الفرعي: تقييم كفاءة وفعالية البنية التحتية التكنولوجية لمؤسسات القطاع ومدى تلبيتها لمتطلبات أصحاب العلاقة.

- فعالية الأنظمة الإلكترونية.
- نسبة الأنظمة الإلكترونية المُفعّلة.
- نسبة الخدمات / الإجراءات المؤتمتة.
- نسبة الزيادة في أعداد مستخدمي الخدمات الإلكترونية.
- نسبة تحسّن مستوى الإجراءات المؤتمتة / الأنظمة المطوّرة (نسبة انخفاض زمن الإجراءات المؤتمتة، ونسبة انخفاض الشكاوى، ونسبة انخفاض استهلاك الورق، ونسبة انخفاض أرشفة الوثائق، ودقة إنجاز الإجراءات).
- نسبة ما تمّ تنفيذه من توصيات ومخرجات الدراسة.

مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)

- **المشروع (1):** دراسة وتقييم الوضع الحالي لكفاءة وفعالية البنية التحتية التكنولوجية لقطاع العدالة، بما في ذلك دراسة احتياجات المؤسسات والمحاكم ودوائر النيابة العامة من أجل تفعيل الأنظمة والخدمات الإلكترونية، والتحقيق والمحاكمة عن بُعد، وغيرها من جوانب العمل ووضع خطة مرحلية لتطبيق مخرجات وتوصيات هذه الدراسة.
- **المشروع (2):** تطبيق مخرجات وتوصيات الدراسة أعلاه إزاء تحديث وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وخطة التحوّل الإلكتروني.

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية التكنولوجية للمؤسسات والمحاكم والنيابة العامة وعمليات التقاضي بهدف تبسيط وتحسين الإجراءات، وتلبية متطلبات أصحاب العلاقة كافة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الأنظمة الإلكترونية المطوّرة / المُحدّثة.
- فعالية الأنظمة الإلكترونية (معدّل الاستخدام، وعدد القرارات المُتخذة اعتماداً على هذه الأنظمة، وغيرها).
- فعالية "نظام ميزان" الإلكتروني (نسبة الثقة ببيانات وتقارير النظام، شمولية البيانات).
- فعالية الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة.
- نسبة الوثائق المؤرشفة / نسبة صحة استرجاع الوثائق المؤرشفة.
- نسبة دقة أرشفة الوثائق / معدّل زمن أرشفة الوثائق.
- نسبة المحاكمات عن بُعد.
- فعالية المكاتب الإلكترونية (نسبة زيادة عدد مستخدمي المكاتب الإلكترونية، عدد المواد المُحمّلة، رضا المستخدمين).
- معدّل رضا المعنيين عن العمليات المؤتمتة.
- نسبة الخدمات / الإجراءات المؤتمتة من إجمالي الخدمات / الإجراءات القابلة للأتمتة.
- نسبة الزيادة في عدد مستخدمي الخدمات الإلكترونية.
- نسبة تحسّن مستوى الإجراءات المؤتمتة / الأنظمة المطوّرة (نسبة انخفاض زمن الإجراءات المؤتمتة، ونسبة انخفاض الشكاوى، ونسبة انخفاض استهلاك الورق، ونسبة انخفاض أرشفة الوثائق، ودقة إنجاز الإجراءات).

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير "نظام ميزان" الإلكتروني لتفعيل عمليات جمع وإدارة المعلومات والبيانات الإحصائية، وتصنيفها، وتحليلها، وضبط جودتها، وإصدار التقارير بشكل شمولي ومتكامل بما يدعم عمليات اتخاذ القرار، وبما يخدم جميع أنواع العدالة ومؤسساتها مثل القضاء الإداري، والنيابة العامة، والتفتيش القضائي، والأحداث وغيرها .
- **المشروع (2):** التوسّع في الربط الإلكتروني مع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة ومن جملة ذلك الربط بين محاكم الأحداث ودور الرعاية ومراكز حماية الأسرة.
- **المشروع (3):** تطوير نظام الأرشفة الإلكترونية بما في ذلك تصنيف الوثائق، وإجراءات الأرشفة، وتدريب الموظفين المعنيين، وآلية استرجاع الوثائق وغيرها من الجوانب المتعلقة بالأرشفة.
- **المشروع (4):** التحوّل بإجراءات المحكمة إلى نظام إلكتروني يكفل تسريع الإجراءات والحفاظ على سرية وخصوصية وحقوق أصحاب العلاقة خاصة فيما يتعلق بسماع الشهود وإجراء المحاكمات عن بُعد.

المشاريع

- **المشروع (5):** إنشاء وتفعيل مكاتب إلكترونية عامة ومتخصصة في المحاكم وبما يخدم جميع أنواع العدالة.
- **المشروع (6):** أتمتة العمليات والإجراءات والخدمات في المحاكم والمؤسسات مثل تسجيل الدعوى وغيرها.
- **المشروع (7):** تطوير وأتمتة نظام الخبرة.
- **المشروع (8):** تطوير وتفعيل التقنيات المستخدمة في "غرفة الطفل" في محاكم البداية والجنابات الكبرى ودوائر الادعاء العام كافة.
- **المشروع (9):** أتمتة إجراءات التقاضي والإجراءات الإدارية بهدف تبسيطها وتسريعها.
- **المشروع (10):** مراجعة وتطوير جميع إجراءات القضاء الإداري وأتمتتها بالكامل بما يتيح التحوّل بالقضاء الإداري إلى محكمة إلكترونية.
- **المشروع (11):** التوسّع في الاستفادة من الخدمات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية.

الهدف الفرعي: تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية التكنولوجية والأنظمة الداخلية للأجهزة العدلية والقضائية بهدف تبسيط وتحسين الإجراءات وتلبية متطلبات أصحاب العلاقة كافة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الأنظمة الإلكترونية المطوّرة / المُحدّثة.
- فعالية الأنظمة الإلكترونية مثل (معدّل الاستخدام، وعدد القرارات المُتخذة اعتماداً على هذه الأنظمة، وغيرها).
- نسبة الإجراءات المؤتمتة من إجمالي الإجراءات القابلة للأتمتة.
- معدّل رضا الكوادر البشرية عن الأنظمة الداخلية المؤتمتة.

المشاريع

- **المشروع (1):** أتمتة أنظمة العمل الداخلية لدى وزارة العدل والمجلس القضائي والمعهد القضائي بما في ذلك نظام المراسلات، وأنظمة الموارد البشرية، ونظام الموارد التكنولوجية، وأنظمة اللوازم/ إدارة المخزون وغيرها من الأنظمة.

الهدف الفرعي: تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية التكنولوجية للمعهد القضائي بهدف تبسيط وتحسين الإجراءات وتلبية متطلبات أصحاب العلاقة كافة.

- نسبة مستخدمي المنصة الإلكترونية من خارج نطاق المعهد والمحاكم.
- معدّل رضا مستخدمي المنصة الإلكترونية من خارج نطاق المعهد والمحاكم عن أداء المنصة ومحتواها.
- نسبة الأنظمة المطوّرة / المؤتمتة.
- فعالية الأنظمة المطوّرة / المؤتمتة.
- نسبة الأنظمة المُفعّلة.

**مؤشرات الأداء
للهدف الفرعي
(النتيجة والأثر)**

- **المشروع (1):** تطوير المنصة التعليمية الإلكترونية، بما يتيح إمكانية الوصول إليها واستخدامها من خارج نطاق المعهد والمحاكم.
- **المشروع (2):** تطوير نظام إلكتروني موحّد لإدارة وتنظيم عمليات التدريب مع المجلس القضائي.
- **المشروع (3):** تفعيل الأنظمة الموجودة غير المُفعّلة.
- **المشروع (4):** إنشاء نظام إحصائي خاص بالدراسات المتعلقة بالتدريب لغايات صنع القرار.
- **المشروع (5):** أتمتة ومتابعة برنامج التطوع.

المشاريع



استراتيجية قطاع العدل 2026 - 2022

2026 - 2022

تطوير التشريعات

المحور الرئيسي: تطوير التشريعات

المحور الفرعي: مواءمة التشريعات

الهدف الاستراتيجي: تحديث وتطوير التشريعات.

- معدّل رضا المعنيين (قضاة، ومحامون، ومتلقو خدمة) عن الإجراءات المطوّرة وفقاً للتعديلات التشريعية.
- نسبة التشريعات التي تم تحسينها / تطويرها من مجموع التشريعات التي تحتاج إلى تطوير.
- نسبة التشريعات (القوانين، الأنظمة) التي تم تطويرها بناءً على دراسات تمّ إجراؤها.
- نسبة متطلبات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي تم أخذها بعين الاعتبار في التشريعات.
- نسبة متطلبات المعايير الدولية التي تم أخذها بعين الاعتبار في التشريعات.

مؤشرات الأداء الاستراتيجية (النتيجة والأثر)

الهدف الفرعي: رفع مستوى التواءم بين التشريعات النازمة لإجراءات عمل قطاع العدالة.

- عدد الحالات التي يقع فيها التباس حول تفسير تشريع بعينه أو بين التشريعات بعضها البعض.
- **المشروع (1):** دراسة شاملة لجميع التشريعات النازمة لعمل قطاع العدالة باعتبارها منظومة تشريعية واحدة وذلك من أجل رفع مستوى التناغم والتواءم بين هذه التشريعات.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات والإجراءات النازمة لعمل القضاء المدني والتجاري والغرفة الاقتصادية.

- نسبة القضايا المُحالة للوساطة القضائية.
- عدد الطلبات الحاصلة على المساعدة القانونية.
- عدد الإجراءات التي تم تبسيطها.
- نسبة تحسّن مستوى الخدمات المقدمة مثل (تقليل زمن إجراءات الدعاوى المدنية والتجارية، وانخفاض نسبة الأخطاء، وانخفاض نسبة أرشفة الوثائق، وانخفاض نسبة استهلاك الورق، وانخفاض معدّل الشكاوى).
- نسبة القضاة المتخصّصين.
- عدد الاختصاصات الجديدة المشمولة باختصاصات الغرفة الاقتصادية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير التشريعات ذات العلاقة بالوساطة القضائية (قانون الوساطة والأنظمة المنبثقة عنه مثل نظام الحوافز للتشجيع على الاتجاه نحو الوساطة (القضايا العمالية، وحوافز للقضاة، والتأجيل).
- **المشروع (2):** مراجعة وتطوير وتحديث قانون محاكم الصلح.
- **المشروع (3):** مراجعة وتطوير وتحديث قانون البيئات (مدني/تجاري).
- **المشروع (4):** مراجعة وتطوير وتحديث قانون التنفيذ من أجل تحسين إجراءات تنفيذ الأحكام.
- **المشروع (5):** مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة المنبثقة (توسيع نطاق المساعدة القانونية في القضايا المدنية، وتطوير وتحديث إجراءات إدارة الدعوى في القضايا المدنية والتجارية، وإجراءات الطعن، والتبليغ، والتوقيع الإلكتروني وسائر جوانب التطوير والتحديث ذات الأولوية.
- **المشروع (6):** تطوير وتحديث التشريعات النازمة لعمل الغرفة الاقتصادية، بما في ذلك إعادة النظر في تحديد وشمولية اختصاصات الغرفة الاقتصادية (الاختصاصين النوعي والقيمي)، وبحيث يشمل مراجعة التشريعات التالية:
 - قانون تشكيل المحاكم النظامية.
 - قانون محاكم الصلح.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات والإجراءات النازمة لعمل القضاء الجزائي والعقوبات المجتمعية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الزيادة في القضايا المفصلة قياساً إلى إجمالي القضايا الجزائية الواردة.
- عدد الوسائل التقنية المُستحدثة.
- نسبة الطلبات الحاصلة على المساعدة القانونية من إجمالي القضايا الجزائية.
- نسبة مواءمة القوانين والتشريعات مع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- المدة الزمنية للفصل في الجُح البسيطة.
- عدد البدائل المجتمعية المُستحدثة.
- عدد القضايا التي تمّت فيها مصالحات.



المشاريع

- **المشروع (1):** مراجعة وتطوير قانون أصول المحاكمات الجزائية والأنظمة المنبثقة عنه مع التركيز على التعديلات على غرار:
 - الحدّ من القضايا الداخلة ضمن اختصاص المحاكم.
 - استخدام الوسائل التقنية في الإجراءات الجزائية.
 - توسيع قاعدة المستفيدين من المساعدة القانونية.
 - التواءم مع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والمعايير والمواثيق الدولية والتوسع في بدائل التوقيف.
 - تعزيز إيجاد المسار السريع للجُرح البسيطة.
 - حلّ النزاعات أثناء النظر في الدعوى والعدالة التصالحية.
 - تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية (حقوق الإنسان).
 - تيسير الوصول للعدالة للفئات الأكثر عرضة للانتهاك (المرأة، الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها).
- **المشروع (2):** مراجعة وتطوير قانون العقوبات لزيادة فاعلية تبني العقوبات المجتمعية:
 - التوسع في العقوبات المجتمعية والقضايا الخاضعة لها.
 - وضع مفهوم توافقي للمراقبة المجتمعية وآليات تطبيقها.
- **المشروع (3):** مراجعة وتطوير قانون منع الاتجار بالبشر.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات والإجراءات النازمة لعمل المساعدة القانونية.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- نسبة الزيادة في طلبات الحصول على المساعدة القانونية.
- معدّل رضا المستفيدين من المساعدة القانونية.

المشاريع

- **المشروع (1):** دراسة إمكانية وضع قانون للمساعدة القانونية.
- **المشروع (2):** مراجعة وتطوير نظام المساعدة القانونية.

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات والإجراءات النازمة لعمل القضاء الإداري.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي

- إقرار القانون الإجرائي للقضاء الإداري.

- **المشروع (1):** مراجعة وتطوير التشريعات النازمة للقضاء الإداري لتطوير عدد من النواحي ومن جملة ذلك:
 - الحد من الشكليات المسببة لردّ معظم القضايا.
 - توسيع اختصاص القضاء الإداري.
 - رسم إجراءات خاصة بالقضاء الإداري (قانون إجرائي للقضاء الإداري).

المشاريع

الهدف الفرعي: تطوير وتفعيل التشريعات والإجراءات النازمة لعمل النيابة العامة.

- مدى نجاعة الطعون/ نسبة الأحكام القضائية التي تم فسخها أو نقضها بناءً على طعن النيابة العامة.

مؤشر الأداء للهدف الفرعي

- **المشروع (1):** تطوير التشريعات النازمة لإجراءات النيابة العامة (إدارة سير الدعوى الجنائية، إجراءات الضابطة العدلية والادعاء العام والنيابة العامة).

المشاريع

المحور الرئيسي: تطوير التشريعات

المحور الفرعي: دراسات الأثر التشريعي

الهدف الاستراتيجي: تحديث وتطوير التشريعات.

مؤشر الأداء الاستراتيجي

- حَوْكَمَة عمليات استحداث ومراجعة التشريعات النازمة لقطاع العدالة.

الهدف الفرعي: تطوير عمليات إعداد التشريعات ومراجعتها لتتضمن إلزامية الدراسة الشاملة للأثر التشريعي قبل استحداث أو تعديل أيّ من التشريعات النازمة لقطاع العدالة.

مؤشرات الأداء للهدف الفرعي (النتيجة والأثر)

- عدد التشريعات المُستحدّثة/التعديلات التشريعية المسبوقه بدراسة تفصيلية منهجية للأثر التشريعي.
- إنجاز التشريع المُلزم بدراسة الأثر التشريعي قبل إقرار أيّ من التشريعات النازمة لقطاع العدالة.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير آليات إعداد التشريعات ومراجعتها لتتضمن إلزامية الدراسة الشاملة للأثر التشريعي قبل استحداث أو تعديل أيّ من التشريعات النازمة لقطاع العدالة.
- **المشروع (2):** بناء قدرات العاملين في مجال إعداد ومراجعة التشريعات مع التركيز على دراسة الأثر التشريعي.

المحور الفرعي: الدراسات النوعية المبنية على الإحصاء

الهدف الاستراتيجي: تحديث وتطوير التشريعات.

المؤشر الاستراتيجي

- حَوْكَمَة عمليات صنع واتخاذ القرار في قطاع العدالة.

الهدف الفرعي: تطوير عمليات اتخاذ القرار وصنع السياسات في قطاع العدالة، بالاستناد إلى معلومات وتقارير إحصائية موثوقة.

المشاريع

- **المشروع (1):** تطوير آليات اتخاذ القرار استناداً إلى معلومات وتقارير إحصائية موثوقة.
- **المشروع (2):** إنشاء وتفعيل نظام إحصائي خاص بالدراسات لغايات صنع القرار.



استراتيجية قطاع الصيد البحري

2026 - 2022

المرافق والملاحق

المرافق والملاحق

■ مرفق (1)

التشريعات/القوانين النازمة

- ◀ الدستور الأردني وتعديلاته لسنة 1952.
- ◀ قانون العقوبات وتعديلاته رقم 16 لسنة 1960.
- ◀ قانون أصول المحاكمات المدنية وتعديلاته رقم 24 لسنة 1988.
- ◀ قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني وتعديلاته رقم و لسنة 1961.
- ◀ قانون التنفيذ وتعديلاته رقم 25 لسنة 2007.
- ◀ قانون الموازنة العامة للسنة المالية رقم 5 لسنة 2021.
- ◀ قانون إدارة قضايا الدولة وتعديلاته رقم 28 لسنة 2017.

التشريعات/الأنظمة

- ◀ نظام التفتيش القضائي على المحاكم النظامية وتعديلاته رقم 43 لسنة 2015.
- ◀ نظام الخدمة القضائية للقضاة النظاميين وتعديلاته رقم 2 لسنة 2020.
- ◀ نظام الخدمة المدنية وتعديلاته رقم 9 لسنة 2020.
- ◀ نظام الأمانة العامة للمجلس القضائي رقم 123 لسنة 2017.
- ◀ نظام المعهد القضائي الأردني رقم 49 لسنة 2020.
- ◀ نظام المساعدة القانونية رقم 119 لسنة 2018.
- ◀ النظام المالي وتعديلاته رقم 3 لسنة 1994.
- ◀ نظام التنظيم الإداري لوزارة العدل وتعديلاته رقم 101 لسنة 2015.
- ◀ نظام المشتريات الحكومية رقم 28 لسنة 2019.

الاستراتيجيات الحالية

- ◀ استراتيجية قطاع العدالة (2021-2017).
- ◀ استراتيجية العدالة الجزائية (2020-2018).
- ◀ استراتيجية منع الاتجار بالبشر (2022-2019).
- ◀ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2025-2016).
- ◀ استراتيجية النيابة العامة (2025-2020).
- ◀ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2025-2020).

الإحصائيات والتقارير الدولية

- ◀ تقارير البنك الدولي لإنفاذ العقود/ مؤشر التنافسية العالمي.
- ◀ تقارير ومؤشرات سيادة القانون الصادرة عن مشروع العدالة العالمي والبنك الدولي.
- ◀ أهداف التنمية المستدامة (SDGs-2030).

الوثائق الوطنية

- ◀ الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بعنوان «سيادة القانون أساس الدولة المدنية 2016».
- ◀ تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون 2016.
- ◀ رؤية الأردن 2025.
- ◀ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2025-2016).
- ◀ تقرير حالة البلاد (2021-2020).
- ◀ البرنامج التأشيري التنفيذي (2025-2021).
- ◀ خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2022-2018).
- ◀ الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي (2025-2021).

- ◀ الاستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام (2020-2025).
- ◀ التقارير السنوية للمجلس القضائي (2018-2019-2020).
- ◀ تقرير اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021).

استراتيجيات العدالة في الدول التالية (للمقارنة)

- ◀ جمهورية مصر العربية.
- ◀ دولة فلسطين.
- ◀ جمهورية كوسوفو.
- ◀ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ◀ جمهورية أوغندا.
- ◀ جمهورية إيرلندا.
- ◀ جمهورية صربيا.
- ◀ جمهورية تركيا.

الدراسات والتقارير وإحصائيات تقييم الأداء

- ◀ تقارير ومسوحات رأي الشركاء ومتلقي الخدمات (تقارير الرضا، رضا الموظفين، مخرجات صناديق الاقتراحات والشكاوى) الصادرة عن وزارة العدل.
- ◀ تقرير تقييم استراتيجية قطاع العدالة واستراتيجية العدالة الجزائية الصادرة عن وزارة العدل والمجلس القضائي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- ◀ تقارير عبء العمل.
- ◀ تقارير الرقابة الداخلية في وزارة العدل.
- ◀ جداول التشكيلات للمجلس القضائي ووزارة العدل.
- ◀ تقارير تقييم جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية 2018 الصادرة عن مركز الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية.
- ◀ تقارير المتابعة والتقييم الدورية.

- ◀ تقارير مؤشرات المنح.
- ◀ تقارير متابعة تنفيذ التوصيات الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون.
- ◀ وثيقة معايير جائزة المحكمة المتميزة التي تم تطويرها من قبل المجلس القضائي ووزارة العدل.

تقارير الموارد البشرية

- ◀ دراسة تحليلية لوزارة العدل.
- ◀ دراسة تحليلية للمعهد القضائي.
- ◀ دراسة المسارات الوظيفية للسادة القضاة.
- ◀ دراسة تقييم الأمانة العامة للمجلس القضائي.
- ◀ وثيقة مقترحات القضاة حول نظام الخبرة عبر «نظام ميزان» الإلكتروني.

دراسات متخصصة

- ◀ دراسة واقع حال إدارة الدعوى المدنية والوساطة القضائية 2020.
- ◀ توصيات إدارة الدعوى المدنية والوساطة القضائية (جون ماكنزي) 2020.
- ◀ دراسة IDLO عن الغرف الاقتصادية 2020.
- ◀ الدراسات المسحية (رضا المحامين، رضا القضاة، رضا الموظفين والمجتمع) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID للأعوام (2017-2019).
- ◀ دراسة الجريمة والعُود الجرمي واستراتيجيات المواجهة في المجتمع الأردني - دراسة تحليلية/إحصائية/استطلاعية شاملة للأعوام (2013-2017) الصادرة عن وزارة العدل في العام 2020.

■ مرفق (2)

التحليل الشامل للبيئتين الداخلية والخارجية لقطاع العدل حسب محاور استراتيجية قطاع العدالة 2022-2026

العدالة المدنية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود تقاضي على درجتين بما يساهم في تعزيز العدالة.	التخصّص القضائي في القضايا المدنية غير شامل (تخصص، محاكم).
وجود تشريعات تدعم الوصول للعدالة الناجزة.	عدم تفعيل إدارة الدعوى في المحاكم بشكل صحيح لعدة أسباب منها عدم تفرّغ الكوادر القضائية والحاجة إلى تعديل التشريعات.
استخدام التكنولوجيا في إجراءات الدعوى (نظام إدارة الدعوى، نظام الخبرة وغيرها).	أقسام الوساطة القضائية في المحاكم غير مُفعّلة.
الخدمات الإلكترونية (تسجيل الدعاوى، أرشفة الملفات، الدفع الإلكتروني.. غيرها).	التبليغات الإلكترونية غير معتمدة (غير منتجة لأثرها القانوني).
وجود مسار خاص بالنزاعات الصغيرة، والمسار السريع للقضايا المدنية التي تقل عن ثلاثة آلاف دينار.	عدم وجود دراسات ومعايير خاصة بعبء العمل الواقع على كاهل القضاة حسب نوع القضايا.
وجود غرف قضائية متخصصة في بعض المحاكم.	
وجود عدد من القضاة المتخصّصين والمؤهلين.	
وجود تشريع داعم لإدارة الدعوى.	

الفرص	التحديات
وجود إرادة سياسية داعمة لتطوير القضاء.	التشريع الحالي قاصر عن مواكبة التطورات.
صدور نظام استخدام الوسائل الإلكترونية في المسائل المدنية.	التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام.
وجود تشريعات تدعم الوساطة القضائية كأحد الحلول البديلة لتسوية النزاعات.	التوقيع الإلكتروني لم يتم إقراره بعد في قطاع العدالة
اهتمام المانحين بدعم مشاريع تُعنى بتطوير العدالة المدنية.	ضعف الإقبال على الحلول البديلة للنزاعات.
التعديلات التشريعية التي استندت إلى توصيات اللجنة الملكية.	ضعف الإقبال لدى نسبة من المحامين على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

العدالة الجزائية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• التوجّه في النظام الجزائي يدعم العدالة الإصلاحية والتصالحية. • تطوير استراتيجية النيابة العامة للأعوام (2021 - 2025) بهدف تطوير عمل النيابة العامة والتي تعتبر حلقة رئيسية في سلسلة العدالة الجزائية. • استحداث نيابة عامة ضريبية متخصصة وأخرى جمركية (نقل للنيابة). • وجود نظام إلكتروني "السجل العدلي" المُفعّل لدى جميع القضاة والمدّعين العامين. • استخدام الوسائل والمنصات الإلكترونية في إجراء المحاكمات عن بُعد بما في ذلك قضايا نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.	• انتهاء استراتيجية العدالة الجزائية 2017-2020 والحاجة إلى استراتيجية مُحدّثة تتكامل مع الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة. • على الرغم من التقدم المتحقق وفق التقارير السنوية للمجلس القضائي، إلّا أنّه ما يزال هناك ضعف في عدد من المؤشرات مثل انخفاض نسبة القضايا المفصولة وارتفاع نسبة القضايا المدوّرة، وهو ما يدل على وجود حاجة للعمل على تطوير وتحسين السياسات الجزائية، وضمانات المحاكمة العادلة، وإجراءات الدعوى الجزائية، والعمل وفق مبدأ التخصص، والتعاون مع الشركاء المعنيين (أو الاستراتيجيين)

الفرص	التحديات
وجود الإرادة السياسية.	الظواهر الجرمية والجرائم المُستحدثة مثل الجرائم الإلكترونية والجرائم العابرة للحدود.
دعم والتزام اللجنة الوطنية لاستراتيجية العدالة الجزائية.	الحاجة إلى مستويات أعلى من التنسيق والتعاون وتفعيل أكبر لأدوار الشركاء والجهات ذات العلاقة.
مجموعة التعديلات التشريعية التي تساهم بتوفير البيئة والأساس لتنفيذ المشاريع التي سيتم إنجازها.	تحديات البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية.
اهتمام الممولين والمانحين والشركاء ببرامج تطوير العدالة الجزائية.	التراجع في نتائج مستوى رضا الجمهور وثقته في نظام العدالة الجزائية.
وجود ربط إلكتروني مع عدد من إدارات الأمن العام.	
الانخفاض المتوقع في عدد الجرائم المنظورة أمام محكمة الجنايات الكبرى، وكذلك الجنايات الأخرى لدى المحاكم الابتدائية.	

عدالة الأحداث

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود محاكم أحداث متخصصة في العاصمة عمّان ومدينة الزرقاء.	- البنية التحتية: - محاكم الأحداث و"غرف الطفل" القائمة بحاجة إلى تدعيم وتطوير بنيتها التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية. "غرف الطفل" في المحاكم الابتدائية غير مُفعّلة.
وجود "غرف الطفل" في المحاكم تحتوي على أجهزة الدائرة التلفزيونية المغلقة.	وجود نقص في القضاة المتخصصين بالنظر في قضايا الأحداث لدى محاكم الدرجة الأولى (محاكم الصلح).
وجود مدربين من ذوي الخبرة في مجال عدالة الأحداث.	عدم وجود التخصص بالشكل الذي يتطلبه قانون الأحداث.
وجود قضاة متخصصين بالنظر في قضايا الأحداث.	عدم وجود نيابة عامة متخصصة بقضايا الأحداث.
وجود أدلة عمل إرشادية على مستوى جيد تساهم في التطبيق الفعال لسياسات عدالة الأحداث.	ضعف استخدام التكنولوجيا في حماية الأطفال سواء كانوا ضحايا أو شهود.
وجود اللجنة التوجيهية لعدالة الأحداث، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن المجلس القضائي الأردني	عدم وجود نظام لحماية الضحايا والشهود من الأطفال.
	ضعف في تطبيق العقوبات المجتمعية للأحداث.

الفرص	التحديات
وجود إرادة سياسية لتوفير العدالة الفضلى للأحداث.	القانون الحالي الخاص بالأحداث بحاجة إلى مراجعة شاملة للاستفادة من الدروس المستفادة من التطبيق العملي للقانون خلال الفترة الماضية.
وجود إطار تشريعي (قانون للأحداث).	عدم كفاية الإمكانيات المتاحة (أو المتوفرة) لدعم وإدماج الضحايا والمجني عليهم من الأطفال.
وجود استراتيجية وطنية مُعتمدة لعدالة الأحداث.	التركيز على توفير ضمانات للمُشتكى عليهم من الأطفال، وعدم إيلاء الأطفال الشهود أو المجني عليهم الاهتمام اللازم.
اهتمام ودعم من الممولين والمانحين بالمسائل المرتبطة بعدالة الأحداث.	ضعف أطر التعاون المؤسسي والتنسيق مع الجهات الشريكة.
اهتمام من منظمات المجتمع المدني بالمسائل المرتبطة بعدالة الأحداث.	ضعف الإنجاز في الاستراتيجية الحالية لعدالة الأحداث.
وجود اللجنة التوجيهية لعدالة الأحداث.	

القضاء الإداري

نقاط القوة	نقاط الضعف
• التقاضي على درجتين.	• محدودية أعداد القضاة والنيابة الإدارية في ضوء التركيز على الشقين المدني والجزائي للتقاضي.
• وجود سوابق قضائية.	• ضعف ومحدودية أعداد المحامين المتخصصين بالقضاء الإداري.
	• محدودية الكوادر المؤهلة في النيابة العامة الإدارية.

الفرص	التحديات
• التوجّه نحو تطوير القضاء الإداري باعتباره مظهراً من مظاهر سيادة القانون.	• ضعف الإدارات القانونية لدى أجهزة ومؤسسات الدولة (إنشاء مجلس الدولة لتقديم المشورة القانونية كمبادرة).
• من أكثر أنواع القضاء (المحاكم) قابلية للأتمتة والتحول الإلكتروني لما يمتاز به من: • محدودية أعداد الدعاوى مقارنةً بالأنواع الأخرى من القضايا. • محدودية عدد المحامين المتخصّصين في هذا النوع من القضايا. • محامو الدعاوى الإدارية من أكثر فئات المحامين تقبلاً للتغيير والتطوير.	• اعتبار القضاء الإداري من المواضيع غير ذات الأولوية في خطط التطوير والتحديث. • ضعف تعاون جهات الإدارة لدى أجهزة ومؤسسات الدولة مع النيابة العامة الإدارية. • ضعف اهتمام المانحين بالقضاء الإداري.
	• ارتفاع نسبة ردّ الدعاوى شكلاً وعدم النظر والبتّ فيها موضوعاً.
	• ضعف الوعي لدى الإدارات العامة (حكومة، مجتمع مدني) بالتبعات القانونية للقرارات الإدارية.

العدالة التجارية والغرف الاقتصادية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• إنشاء غرفة اقتصادية وتجارية لدى محكمة عمّان الابتدائية.	• معيار اختصاص الغرفة الاقتصادية يعتمد على القيمة المالية للدعوى وليس نوع الدعوى كما هو الحال في دعاوى البنوك والتأمين على سبيل المثال، وهذا من شأنه نظر القضايا ذات الطبيعة الواحدة التي تختلف قيمتها المالية من قبل غرفتين قضائيتين مختلفتين، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف النتيجة والاجتهاد بالرغم من وحدة الموضوع والنقاط القانونية.
• وجود نظام لتوزيع القضايا التجارية عشوائياً لدى محكمة عمّان الابتدائية من دون تدخّل بشري.	• محدودية عدد القضاة العاملين في الغرفة الاقتصادية.
• وجود خدمات إلكترونية خاصة لدى دوائر التنفيذ.	• عدم ثبات المسار الوظيفي لقضاة الغرف المدنية والتجارية في المحاكم الأمر الذي يحدّ من بناء الخبرات التراكمية المطلوبة في الغرف التجارية.
• سوية عالية في الأداء (من أعلى معدلات تصديق الأحكام).	• لا تقوم إدارة الدعوى بدور فاعل في القضايا الاقتصادية والتجارية الخاضعة لتبادل اللوائح.
	• تصنيفات الدعاوى التجارية والمدنية على "نظام ميزان" الإلكتروني بحاجة إلى مراجعة وتطوير.
	• التكنولوجيا المتوفرة في الغرف الاقتصادية محدودة ولا تختلف عن باقي غرف المحاكم.
	• مهارات الكوادر الإدارية العاملة في الغرف الاقتصادية والتجارية محدودة ولم يتلقوا أي تدريب خاص بهذا المجال.
	• ضعف البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية لدى الغرف الاقتصادية.
	• محدودية عدد الخبراء المؤهلين لإعداد وتقديم تقارير الخبرة في القضايا الاقتصادية.

الفرص	التحديات
وجود إرادة سياسية داعمة وتوجهات استراتيجية لدى المجلس القضائي من أجل تطوير العمل في القضاء التجاري.	اختصاصات الغرفة الاقتصادية لا تغطي جميع أنواع القضايا الاقتصادية.
اختصاص الغرفة الاقتصادية محدد حصراً في قانون تشكيل المحاكم النظامية.	قانون التجارة الساري حالياً قديم يعود إلى سنة 1966، وهو بحاجة إلى مراجعة شاملة وإدخال أحكام خاصة بمعاملات وعقود التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية وعمليات البنوك.
اهتمام ودعم من الممولين والمانحين بالمسائل المرتبطة بالقضاء التجاري.	محدودية عدد المحامين المتخصصين بالقضايا الاقتصادية.

تعزيز الوصول للعدالة - المساعدة القانونية

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود نظام للمساعدة القانونية.	عدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة الكافية.
إنشاء مديرية مختصة بالمساعدة القانونية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل.	ضعف مستوى المساعدة القانونية المقدمة حالياً سواء من حيث أعداد الحالات الحاصلة على المساعدة، أو من حيث جودة ونتائج المساعدة المقدمة.
إنشاء صندوق للمساعدة القانونية.	قلة عدد حالات المساعدة القانونية الاختيارية التي تقدم بموجب نظام المساعدة القانونية بناءً على معايير استحقاق.
	اقتصار المساعدة القانونية الإجبارية في القضايا الجزائية على الجرائم التي تبلغ عقوبتها (10) سنوات فما فوق.
	عدم وجود أسس ومعايير لاختيار وتعيين المحامين الذين سيتولون تقديم خدمة المساعدة القانونية.

التحديات	الفرص
• ضعف تعاون عدد من الشركاء الرئيسيين ومن أهمهم نقابة المحامين الأردنيين.	• اهتمام منظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدة القانونية وامتلاكها الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك.
• وجود حاجة اجتماعية لتقديم المساعدة القانونية في القضايا الحقوقية أيضاً وعدم اقتصر ذلك على القضايا الجزائية.	• اهتمام المانحين والممولين بدعم المشاريع والبرامج الخاصة بتطوير المساعدة القانونية.
• ضعف الوعي المجتمعي بوجود خدمة المساعدة القانونية.	
• وجود تحدي مالي مرتبط بمقدرة الدولة على تغطية النفقات الإضافية المترتبة في حال تمّ توسيع قاعدة المستفيدين من خدمة المساعدة القانونية، خاصة مع عدم تلقي الصندوق الذي تم إنشاؤه لهذه الغاية أي دعم مباشر من قبل المانحين.	
• ضعف الإنجاز في الاستراتيجية الحالية لعدالة الأحداث.	

تعزيز الوصول للعدالة - العقوبات المجتمعية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• تعديلات تشريعية داعمة لمأسسة العقوبات المجتمعية.	• عدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة الكافية.
• إنشاء مديرية مختصة ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل.	• قلّة اهتمام القُضاة بالعقوبات المجتمعية، وعدم اقتناعهم بفعاليتها، وتفضيلهم الأحكام التقليدية.
	• ضعف النتائج/محدودية عدد الأحكام الصادرة كعقوبة مجتمعية.

الفرص	التحديات
• اهتمام منظمات المجتمع المدني، ودورها في المساهمة بإيجاد وتوفير بدائل للعقوبات السالبة للحرية.	• الحاجة إلى تعديلات تشريعية تواكب الاحتياجات وتستفيد من الخبرات المكتسبة.
• اهتمام المانحين والممولين بدعم المشاريع والبرامج الخاصة بتطوير العقوبات المجتمعية.	• ضعف تقبّل المجتمع للمحكومين بعقوبات مجتمعية وتخوّفه منهم.
• تخفيف الضغط عن مراكز الإصلاح والتأهيل.	
• الأثر الإيجابي للعقوبات المجتمعية في التقليل من العَوْد الجُرْمي.	

القدرات المؤسسية والموارد البشرية

نقاط القوة	نقاط الضعف
قيادة داعمة وملتزمة.	إدارة الموارد البشرية: - هجرة الكفاءات. - الحاجة إلى تطوير العديد من المهارات اللازمة للموظفين. - ضعف في توزيع الموارد البشرية خاصة بين المحاكم، وضعف الاستغلال الأمثل للموظفين أصحاب الخبرة والكفاءة. - نقص في بعض الاختصاصات. - ضعف في تفعيل وتطبيق خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي. - ضعف في الالتزام ببطاقات الوصف الوظيفي. - الحاجة إلى تعزيز إجراءات تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وابتدائهم.
كفاءات متخصصة وخبرات تراكمية لدى الكوادر البشرية في كافة مجالات العمل.	التخطيط المالي: - عدم ربط المشاريع، خاصة تلك المنصوص عليها في الاستراتيجية، بكلفة مالية محددة أو مخطط لها. - ضعف الكفاءة والفعالية وعدم الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات والتمويل المقدم لدعم البرامج والمشاريع المختلفة.
وجود بنية تحتية تقنية قادرة على استيعاب أي تطورات حديثة.	الهيكل التنظيمية: - الحاجة لتفعيل منظومة متكاملة لتفويض الصلاحيات والتمكين. - طول سلسلة اتخاذ القرار. - تداخل الصلاحيات. - ضعف تفعيل عدد من المهام والأدوار ذات الأهمية الاستراتيجية.
وجود دراسات وإحصائيات تساعد في اتخاذ القرار.	الموارد المادية والتكنولوجية: - وجود أجهزة / كمبيوترات قديمة انتهى عمرها الافتراضي ولا تواكب التطور التكنولوجي الحاصل. - وجود عدد من المباني المستأجرة التي لا يتناسب تصميمها مع طبيعة عمل المحاكم. - أنظمة إدارة الأداء بحاجة الى مراجعة. - ضعف منظومة المتابعة والتقييم.
وجود مؤسسة وتوثيق	
اتباع نهج تشاركي (الحاضنة الإبداعية، اللجان، وغيرها).	

الفرص	التحديات
المنح والدعم والتمويل.	ضعف المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة نتيجة سياسات التقشف الحكومية.
مجتمع فتي ومتعلم.	زيادة الطلب على الخدمات القضائية والعدلية نتيجة للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل.
تشريعات مرنة ومواكبة.	ضعف الاستجابة وقلة التعاون ومقاومة التغيير.
التوجهات الوطنية نحو التحول الإلكتروني.	طول أمد إقرار التعديلات التشريعية.
الاستقرار السياسي الداخلي.	بعض القوانين لا تدعم التطور التكنولوجي.
تشريعات مُحدّثة ومُعدّلة (أو مواكبة).	التغيّرات في أنماط الحياة.
توفير المنصّات الإلكترونية من قبل الحكومة (توفير بنية تحتية تقنية/إلكترونية خاصة مع تفشي جائحة كورونا).	تفاوت المستويات التعليمية.
	الكلفة الكبيرة للتوجّه التكنولوجي والارتقاء به.
	عدم جاهزية بعض الأفراد والمؤسسات لمواكبة التحول التكنولوجي.

التفتيش القضائي

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود أدلة إرشادية ونماذج رسمية معتمدة بموجب الأنظمة والتعليمات.	محدودية عدد المفتشين القضائيين في مقابل ارتفاع عبء العمل الواقع على كاهلهم، حيث يتراوح عددهم ما بين (8-10) مفتشين يتولون مهام التفتيش على أداء ما يتجاوز (900) قاض وقاضية من مختلف التخصصات.
وجود حصانة للمفتش القضائي لمدة (4) سنوات.	نقص الكفاءات المدربة والمؤهلة للقيام بعمليات التفتيش القضائي، ومحدودية اختصاص المفتشين القضائيين مقارنة بالتنوع الكبير في اختصاصات القضاة.
استقلال التفتيش القضائي وعدم إمكانية التأثير عليه من قبل أي جهة أخرى.	محدودية أسس اختيار المفتشين القضائيين واقتصرها غالباً على معايير شكلية وإجرائية مثل الدرجة.
	ضعف عمليات ضبط الجودة وتقييم أداء المفتشين.
	ضعف الدعم اللوجستي المقدم من أجل تنفيذ عمليات تفتيش فعّالة، ومن جملة ذلك عدم وجود مركبات كافية.
	محدودية إمكانية الطعن بتقارير التفتيش القضائي إلا في حالات استثنائية ترتبط بتدني نتيجة التقييم.
	ضعف التطبيق المتكامل للأدلة الإجرائية للمتخصصة.
	عدم وجود نظام وأدوات لتقييم أداء المفتشين، وأداء المحاكم ورؤساء المحاكم.
	تركيز عمليات التفتيش بشكل أساسي على القضاة (لارتباط ذلك بالترقية والترفيغ) وليس على أعمال المحاكم ككل.

الفرص	التحديات
وجود تشريعات تنظم عملية التفتيش القضائي.	تفشي جائحة (كورونا) وما تسببت به من تضيق على الجولات الميدانية والزيارات الوجيهة.
الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.	زيادة العبء الواقع على كاهل القضاء الأردني (زيادة عدد النزاعات والقضايا المنظورة أمام المحاكم) بفعل عدم الاستقرار السياسي واستقبال الأردن أعداداً كبيرة من اللاجئين (أزمة اللجوء السوري بشكل أساسي).
دعم واهتمام الشركاء، ومن ضمنهم المانحون والممولون، برفع كفاءة وفاعلية التفتيش القضائي.	

النيابة العامة

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود استراتيجية مُحدّثة للنيابة العامة للأعوام 2021 – 2025.	النقص في عدد أعضاء النيابة العامة.
وجود كفاءات وخبرات مميزة في هذا المجال.	النقص في الكادر الوظيفي الإداري المتخصّص.
وجود ربط إلكتروني مع عدد من الإدارات المهمة منها مديرية الأمن العام (الإقامة والحدود، المراكز الأمنية، الإنتربول، مراكز الإصلاح والتأهيل).	ضعف الاستقرار الوظيفي بسبب التنقّلات من جهاز النيابة العامة للقضاء وبالعكس.
	ضعف الإحصائيات والدراسات التحليلية المتخصّصة.
	عدم مواكبة الهيكلية التنظيمية للنيابة العامة للتطوّرات والمستجدّات.

الفرص	التحديات
وجود إرادة سياسية داعمة.	الظواهر والجرائم المُستحدثة خاصة الجرائم الإلكترونية.
اهتمام المانحين والممولين بدعم برامج ومشاريع تطوير النيابة العامة.	ضعف الخبرة والكفاءة لدى موظفي الضابطة العدلية.
التعاون من قبل الجهات الشريكة.	ضعف البنية التحتية.
	ضعف الخبرة والكفاءة لدى موظفي الضابطة العدلية.

المعهد القضائي

نقاط القوة

- مبنى حديث يتمتع ببنية تحتية تدعم تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج المختلفة.
- وجود بنية تحتية تقنية جيدة المستوى تساعد في تنفيذ رؤى وبرامج تطوير المعهد، ومن جملة ذلك المنصة التعليمية الإلكترونية، والاستوديوهات المجهزة، والكاميرات وأنظمة الصوت.
- إدارة عليا مهتمة وملتزمة بالتطوير.
- ربط المعهد القضائي برئيس المجلس القضائي مما يساهم في سرعة الإجراءات واتخاذ القرارات.
- توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الشركاء.

نقاط الضعف

- تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق بين المعهد القضائي والأمانة العامة للمجلس القضائي (وحدة التدريب والتخصص)، وذلك بعد إلحاق المعهد لتبعية رئيس المجلس القضائي.
- خلو استراتيجية المعهد السابقة من أي محاور أو أهداف أو مؤشرات استراتيجية تتعلق بتطوير "برنامج الدبلوم" في المعهد.
- نقص الكفاءات النوعية المؤهلة لوضع برامج وخطط التدريب وتنفيذها بكفاءة وفاعلية.
- تفاوت مستويات البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد نتيجة لتباين المحتوى التدريبي وكفاءة المدربين.
- عدم وجود دراسات لقياس أثر التدريب على أداء القضاة للاستفادة من ذلك في تطوير عملية التدريب.
- ضعف الأنظمة المؤسسية الخاصة بتتبع العملية التدريبية (المتابعة والتقييم، الأنظمة الإحصائية) وذلك لغايات الاستفادة منها في إعداد الدراسات والمساعدة في صنع القرار.
- ضعف في توثيق إجراءات العمل، مما يُضعف الأداء العام للمعهد.
- ضعف القدرات المتعلقة بالاتصال المؤسسي من الناحيتين التقنية/الإلكترونية واللوجستية، وعدم وجود كوادر مدربة لإدارة العلاقة مع وسائل الإعلام.
- ضعف الاتصال المؤسسي فيما يتعلّق بالتوعية.
- محدودية مذكرات التفاهم الموقعة وعدم تفعيلها بالشكل المناسب.
- نقص الكفاءات النوعية المؤهلة لوضع برامج وخطط التدريب وتنفيذها بكفاءة وفاعلية.

- نقص الكفاءات المدربة على إدارة وإدامة وتوظيف البنية التحتية الإنشائية والتقنية واللوجستية المتاحة في المعهد (قاعات، استوديوهات، كاميرات، أنظمة صوت.. الخ)، الأمر الذي يحول دون الاستفادة بشكل أمثل من هذه البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالترجمة الفورية.
- قصور المنصة التعليمية والأنظمة الإلكترونية المستخدمة عن تلبية الاحتياجات التدريبية للقضاة، ومن جملة ذلك عدم إمكانية دخول القضاة للمنصة من خارج نطاق المعهد أو المحاكم.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية تتيح متابعتهم وتقييمهم، ويمكن الاستفادة منها في تطوير أسس اختيار المدرسين والمدرّبين المعتمدة من قبل اللجنة العلمية ومجلس إدارة المعهد.
- ربط سياسة التميز بالجوائز الرسمية الممنوحة على مستوى الدولة، بدلاً من إرساء وتكريس وتجذير ذلك في السياسة العامة للمعهد بغض النظر عن أي جوائز أو اعتبارات خارجية.

الفرص	التحديات
• زيادة تقبل متلقي الخدمات للبرامج والدورات التدريبية عن بُعد إثر تفشي جائحة (كورونا)، وزيادة إقبالهم عليها.	• الحاجة إلى الاعتمادية الإقليمية/الدولية التي تتيح للمعهد إمكانية تقديم خدماته خارج حدود المملكة.
• اهتمام المانحين والممولين بدعم مشاريع التطوير والتحديث في المعهد.	• التنافسية العالية للمعاهد الإقليمية والدولية، الأمر الذي قد يحد من قدرة المعهد على اجتذاب متلقي الخدمات المستهدفين من خارج الأردن.
• وجود جهات معنية ترغب ببناء شراكات مؤسسية مع المعهد بما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.	• تأثر مستوى خريجي المعهد بتراجع مستوى مخرجات التعليم الجامعي.
• وجود المعهد القضائي ضمن الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي (السكرتاريا العامة / الاردن).	• الحاجة إلى شراكات فاعلة من أجل تحقيق أهداف المعهد بكفاءة وفعالية.
	• آلية تعيين موظفي المعهد القضائي من خلال ديوان الخدمة المدنية.

التفتيش القضائي

نقاط القوة	نقاط الضعف
• إرادة سياسية داعمة، والتزام الإدارات العليا في قطاع العدالة بعمليات التطوير والتحديث وتحسين الأداء.	• مقرّات العديد من المحاكم غير ملائمة لا للموظفين ولا للمراجعين من حيث المساحة، وبيئة العمل، والظروف الصحية.
• وجود عدد من مباني المحاكم الحديثة المزوّدة ببنية تحتية تقنية/تكنولوجيّة جيدة المستوى.	• نسبة كبيرة من مباني المحاكم مستأجرة، ولا تلبي احتياجات المحاكم، ولا يتناسب تصميمها مع طبيعة إجراءات المحاكم وسير العمل لديها.
• تبني عدد من مشاريع التطوير التي تُعنى برفع كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للمحاكم، والأداء الفردي للقضاة، وأداء الأجهزة القضائية المساندة، والكوادر البشرية الداعمة.	• عبء العمل الكبير الواقع على كاهل القضاة والأجهزة القضائية المساندة.
	• ضعف الدعم اللوجستي المُقدّم للقضاة.
	• محدودية أعداد القضاة المتخصّصين.
	• ضعف تطبيقات التحوّل الإلكتروني ومن جملة ذلك: • التعامل مع الملفات الورقية للقضايا، واحتمالية ضياع هذه الملفات أو تلفها، وصعوبة استيعاب هذا الحجم الكبير من الملفات الورقية والاحتفاظ بها. • عدم اعتماد التوقيع الإلكتروني رسمياً باعتباره توقيعاً مُنتجاً لأثره القانوني، الأمر الذي يعيق التحوّل إلى الإجراءات الإلكترونية في أعمال وخدمات المحاكم.
	• عدم وجود أسس ودراسات لعبء العمل يتم في ضوءها توزيع الموارد البشرية، الأمر الذي يحول دون الاستغلال الأمثل لهذه الموارد والخبرات المتراكمة.
	• عدم وجود نظام وأدوات لتقييم أداء المفتشين، وأداء المحاكم ورؤساء المحاكم.
	• تداخل الصلاحيات الإدارية بين "المدير الإداري" و"رئيس المحكمة".

الفرص	التحديات
• اهتمام المانحين والممولين بدعم برامج تطوير الخدمات العدلية والقضائية.	• ضعف الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قبل متلقي الخدمات.
• توصيات "اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون" التي تدعم عملية تطوير بيئة عمل المحاكم.	• محدودية المبالغ المالية المرصودة تحت بند المشاريع الرأسمالية نتيجة الأوضاع المالية التي تعاني منها الدولة.
	• وجود تعاميم صادرة عن مجلس الوزراء منذ عدة سنوات بعدم شراء أثاث من أجل ضبط وترشيد النفقات، الأمر الذي أثر بدوره على البنية التحتية للمحاكم.
	• ضعف مستوى المرشحين من قبل ديوان الخدمة المدنية لإشغال الوظائف، وهذا بدوره عائد للتراجع العام في مستوى خريجي الجامعات، وعدم تلبية مخرجات الجامعات لمتطلبات ومهارات سوق العمل.

موائمة التشريعات

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود تشريعات متخصصة (جزائي، مدني.. غيرها). - وجود كوادرات ذات خبرات متميزة قادرة على تحديد التعديلات اللازمة على التشريعات السارية.	- ضعف الاستقرار التشريعي، والتعديل المتكرر على القوانين والأنظمة السارية. - محدودية الدراسات المتخصصة والبيانات الإحصائية التي يتم الاستناد إليها في إجراء التعديلات المطلوبة.
	عدم انسجام الكثير من النصوص القانونية مع الواقع العملي.
	ضعف عملية التشاور وتبادل وجهات النظر مع المعنيين وأصحاب العلاقة حول التعديلات التشريعية المطلوبة.

الفرص	التحديات
إرادة سياسية داعمة (الورقة النقاشية السادسة وتوصيات اللجنة الملكية).	ضعف تطبيق مبدأ المراجعة الشاملة للتشريعات قيد التعديل، وأثر هذه التعديلات في حال إقرارها على بقية التشريعات ذات العلاقة، مما قد يؤدي إلى خلل وتعارض في مجمل المنظومة التشريعية القائمة.
	إدخال تعديلات على بعض المواد والنصوص التشريعية خلال مناقشتها في مجلس الأمة، من دون مراعاة تأثير هذه التعديلات الجديدة على التشريعات الأخرى، أو تأثيرها على مواد أخرى يعينها ضمن نفس التشريع قيد المناقشة.
	محدودية المرجعيات القانونية المتخصصة لدى الجهات المعنية التي تمر عبرها مراحل تطوير/ تعديل التشريعات.

البنية التحتية

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود عدد من قصور العدل النموذجية في عدد من محافظات المملكة تتمتع ببنية تحتية إنشائية وتقنية ولوجستية حديثة. - إدخال الوسائل التقنية / التكنولوجيا في إجراءات التقاضي، وتطوير العديد من الخدمات الإلكترونية (الأتمتة) بما يساهم في تقليل أعداد مراجعي المحاكم.	- مقرّات العديد من المحاكم غير ملائمة للموظفين أو للمراجعين من حيث المساحة، وبيئة العمل، والظروف الصحية. - نسبة كبيرة من مباني المحاكم مستأجرة، ولا تلبي احتياجات المحاكم، ولا يتناسب تصميمها مع طبيعة إجراءات المحاكم وسير العمل لديها. - ضعف التدابير الأمنية الكافية. - الحاجة إلى إعادة هيكلة مساحات وتقسيمات مباني المحاكم. - الحاجة إلى إعادة النظر في اختصاصات المحاكم. - ضعف استثمار المباني المملوكة. - ضعف تهيئة عدد من المباني بما يتناسب مع متطلبات التحوّل الإلكتروني، خاصة فيما يتعلق بمحاكمات سماع الشهود عن بُعد.

الفرص	التحديات
- مشاريع دعم البنى التحتية لقطاع العدالة. - استغلال خيار "التأجير التمويلي". - استغلال الأراضي المملوكة لخزينة الدولة (التخصيص).	- ضعف الموارد المالية المخصصة في الموازنة العامة للدولة، أو في موازنات مؤسسات قطاع العدالة. - كُلف المباني المستأجرة والمدة التعاقدية لإجارتها. - ارتفاع تكلفة البناء النموذجي للمحاكم.

البنية التكنولوجية

نقاط القوة	نقاط الضعف
وجود "نظام ميزان" الإلكتروني الذي يتسم بالمرونة.	ضعف تأهيل الكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا.
تحسّن قناعة القضاة بمزايا استخدام التكنولوجيا وانخفاض مستويات مقاومة التغيير.	عدم الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المتاحة مثل "نظام ميزان" الإلكتروني في عمليات صنع واتخاذ القرار.
وجود بنية تكنولوجية ذات سوية جيدة (خوادم/سيرفرات، مركز حاسوب بديل.. غيرها).	وجود نقص في الموارد البشرية المتخصصة ببعض الجوانب التقنية مثل: تطوير الخدمات الإلكترونية، تطوير التطبيقات الذكية وخدمات الهواتف المحمولة، تطوير وتحديث "نظام ميزان" الإلكتروني.

التحديات	الفرص
• ضعف الموارد المالية المخصصة لغايات تطوير وتحديث البنية التحتية التقنية/ التكنولوجية.	• التشريعات الحالية داعمة لاستخدام التكنولوجيا.
• إدخال الإضافات والتحديثات على "نظام ميزان" الإلكتروني يتم من خلال التعاقد مع مزود خدمة خارجي (الشركة المطورة للنظام).	• مشاريع الدعم والمنح والتمويل الدولية.
• الحاجة لإدخال تعديلات تشريعية تدعم وتعزز التحول الإلكتروني (مثل إقرار التوقيع الإلكتروني قانونياً).	
• مقاومة التغيير لدى بعض الشركاء، ومن جملة ذلك ضعف إقبال والتزام المحامين باستخدام التكنولوجيا والاستفادة من المزايا التي توفرها.	
• سرعة تقادم التكنولوجيا المستخدمة، والعمر التشغيلي المحدود لأجهزتها وأدواتها، والحاجة إلى التحديث المستمر للبنية التحتية التقنية بما يواكب آخر المستجدات والتطورات العالمية.	
• ضعف الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قبل متلقي الخدمات.	
• عدم جاهزية عدد من الجهات الشريكة من الناحية التقنية/التكنولوجية الأمر الذي يعيق عمليات الربط الإلكتروني.	

البنية التحتية التكنولوجية/ نظام الخبرة على نظام ميزان

نقاط القوة

- وجود نظام خبرة يشتمل على العديد من الاختصاصات التي تساهم في تحسين جودة الأحكام الصادرة في القضايا المتعلقة بهذه الاختصاصات.

نقاط الضعف

- وجود أسماء لخبراء غير مرخصين في عدد من المجالات مثل تخمين العقارات، والمحاسبة القانونية، والمساحة.. وغيرها من التخصصات.
- خلو نظام الخبرة من أسماء لمختصين في العديد من مجالات الخبرة المهمة والملحة مثل: الخبرات المحاسبية النوعية، ونظام الخدمة المدنية، ونظامي التقاعد المدني والعسكري، بعض الأمراض مثل أمراض فقدان الأهلية، والأطباء النفسيين، وأطباء التجميل، وأطباء أعصاب الدماغ وغيرها من التخصصات.
- تصنيف الخبراء وفق الاختصاص المكاني للمحافظات.
- الاختيار الآلي للخبراء وما ينجم عن هذه العملية من تحديات مثل:
 - اختيار خبراء ليسوا على دراية وكفاءة عالية في موضوع الخبرة المطلوبة.
 - تكرار اختيار نفس الخبير لأكثر من قضية.
 - اختيار نفس الخبير خلال مختلف مراحل التقاضي في ذات القضية.
- استدعاء الخبير للمناقشة في بعض الأحيان يكون سبباً في إطالة أمد التقاضي.
- إدراج الخبراء على نظام الخبرة ضمن تصنيفات عامة غير تفصيلية الأمر الذي يصعب أحياناً من عملية اختيار الخبير المناسب ومن أمثلة ذلك:
 - الحاجة إلى الخبرة في مجال الدهان تحديداً أو الكهرباء أو (البودي) في قضايا التأمين على المركبات.
 - الحاجة إلى الخبرة الطبية في تخصص دقيق مثل الطب الشرعي أو الوراثة وغيرها من التخصصات.
 - تباين الخبرات ضمن تخصص المحامين بين دعاوى المطالبة بالتعويض عن الضرر ودعاوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار الجسدية، أو دعاوى البنوك، أو دعاوى أجر المثل، أو دعاوى العلامات التجارية، أو الدعاوى العمالية، أو الدعاوى العقارية، أو دعاوى الأخطاء الطبية، وغيرها من أنواع الدعاوى.
 - تباين الخبرات ضمن تخصص الأراضي والمساحة (مخمن عقاري، مساح، استملاك.. غيرها).

الفرص

- برامج دعم ومنح وتمويل مهمة بتطوير نظام الخبرة باعتباره مصدراً مهماً من مصادر تحري الدقة في الأحكام وتعزيز سيادة القانون.

التحديات

- الأثر السلبي على جودة الأحكام في حال بقاء نظام الخبرة بمستواه الحالي.

■ مرفق (3)

الافتراضات الاستراتيجية التي بُنيت على أساسها استراتيجية قطاع العدالة (2022-2026)

عند البدء في بناء استراتيجية قطاع العدالة، وبعد الانتهاء من دراسة وتحليل وفهم البيئتين الداخلية والخارجية، تمّ تحديد مجموعة من الافتراضات الاستراتيجية التي قد تؤثر في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وأخذ هذه الافتراضات بعين الاعتبار خلال عملية تخطيط المشاريع كافة التي تضمنتها الاستراتيجية. وهذه الافتراضات هي:

▶ التزايد المتسارع في أنواع الجرائم المُستجدة، الأمر الذي استوجب تركيز الاستراتيجية على مشاريع وبرامج مثل:

- تطوير التشريعات لمواكبة التزايد في أنواع القضايا.
- التأهيل المستمر ومواكبة المستجدات في الاختصاصات القضائية.

▶ الطلب المتزايد على الخدمات العدلية والقضائية الأمر الذي استوجب تبني برامج ومشاريع لإدارة هذه الزيادة في الطلب مثل:

- تخصيص محور لتطوير وتأهيل البنية التحتية الإنشائية للأجهزة القضائية والعدلية من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من متلقّي الخدمات والمعنيين.
- التوعية والتحفيز للجوء إلى الحلول البديلة للنزاعات (الوساطة القضائية، التحكيم وغيرها) سواء من قبل القضاة، أو من قبل المتقاضين، وبالتالي التخفيف من عبء العمل الواقع على كاهل النظام القضائي والمحاكم.
- دراسات "عبء العمل" التي تهدف إلى تعزيز الموارد وإعادة توزيعها بطريقة تخفف من الضغط الواقع على كاهل القضاة.

▶ تزايد الضغط على مراكز الإصلاح والتأهيل ومحدودية طاقتها الاستيعابية، الأمر الذي استوجب التركيز على برامج خاصة من أجل زيادة الإقبال على بدائل للعقوبات السالبة للحرية، ومن جملة ذلك العقوبات المجتمعية، وذلك بالعمل بشكل حثيث مع القضاة والجهات الشريكة والمجتمع عموماً.

▶ التسارع في التطور التكنولوجي الذي اقتضى تضمين الاستراتيجية:

- محور فرعي متخصص يركز على تطوير البنية التحتية التقنية/ التكنولوجية ومواكبة آخر مستجداتها.
- مشاريع لتطوير التشريعات بحيث تدعم استخدام التكنولوجيا مثل تفعيل التوقيع الإلكتروني، والتبليغات الإلكترونية، وغيرها من التعديلات التي تعتبر ضرورة ملحة من أجل السير في برامج التحوّل الإلكتروني بعمليات التقاضي.

◀ **مقاومة التغيير لدى أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين، مثل عدم الإقبال على الخدمات الإلكترونية، أو عدم اللجوء للوساطة القضائية، أو عدم الاستفادة من المساعدة القانونية.** الأمر الذي استدعى من القائمين على تطوير الاستراتيجية:

• تبني نهجاً تشاركياً في بناء وتطوير الاستراتيجية.

• تضمين الاستراتيجية مشاريع متكاملة لإدارة التغيير.

◀ **نشوء حاجة ملحة للعمل عن بُعد نتيجة تفشي وباء (كورونا)،** حيث تم تضمين الاستراتيجية العديد من البرامج والمشاريع التي تعزز من فعالية العمل عن بُعد ومن جملة هذه المشاريع:

• مشاريع تفعيل الربط الإلكتروني بين الشركاء.

• مشاريع تفعيل المحاكمات عن بُعد.

◀ **صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة مع تفشي وباء (كورونا)،** الأمر الذي اقتضى تضمين الاستراتيجية مشاريع مثل تعزيز المساعدة القانونية.

◀ **التسارع في التغيرات والتأثيرات المحلية والإقليمية والعالمية** الأمر الذي استدعى توجيه الاستراتيجية للتركيز على مسائل مثل استشراف المستقبل ضمن مرحلة دراسة الأثر التشريعي قبيل تطوير وتعديل التشريعات المختلفة.

◀ **محدودية الإمكانيات والموارد المالية المتاحة مما يؤثر في التنفيذ الشمولي لمشاريع الاستراتيجية والحيلولة دون تحقيق أهدافها،** الأمر الذي استدعى تركيز الاستراتيجية على استراتيجيات مثل:

• التوجيه نحو الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات والتمويل الخارجي للبرامج والمشاريع.

• تضمين عملية تخطيط المشاريع مراحل لدراسة الاحتياجات وتقييم الوضع القائم من أجل الخروج بتوصيات عملية خاصة بالتنفيذ بشكل يضمن الاستفادة من الموارد المتاحة، والتكامل بين الأنظمة القائمة والتحديثات التي يتم التخطيط لها.

• تخطيط المشاريع بشكل متكامل يكفل تقليل الهدر، والاستغلال الأمثل للموارد، ومن أمثلة ذلك توجيه الاستراتيجية لتخطيط مشاريع التوسع في المباني بالتوازي مع مشاريع التحول الإلكتروني.

◀ **نقص في الدراسات التحليلية الدقيقة المبنية على قياس الأداء في قطاع العدالة،** الأمر الذي استدعى تضمين الاستراتيجية مشاريع لتطوير وتعزيز عمليات المتابعة والتقييم والمساءلة.

ضعف البنية الهيكلية لمؤسسات قطاع العدالة، حيث تم تضمين الاستراتيجية برامج من أجل:

• إعادة هيكلة قطاع العدالة والمؤسسات والأجهزة العدلية والقضائية العاملة فيه.

• إنهاء التداخل في الصلاحيات والحث على تفويضها.

• تعزيز تطوير وتطبيق خطط للإحلال والتعاقب الوظيفي.

الحاجة لتعزيز التواءم والتكامل بين التشريعات المختلفة، الأمر الذي يقتضى تضمين الاستراتيجية مشاريع
لدراسة الأثر التشريعي قبيل الشروع بتعديل تشريع قائم أو تطوير تشريع جديد لضمان عدم تعارضه أو تداخله
مع تشريع آخر.

